المركز الاتحادي
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS CENTRE

United Arab Emirates

أرقام الإمارات
UAE Numbers

50 عام الخمسين
YEAR OF THE FIFTIETH
UAE ١٩٧١

دولة الإمارات ..
أرقام توثق المسيرة

Ministry of Cabinet Affairs | وزارة شؤون مجلس الوزراء

إن الاتحاد يعيش في نفسي وفي قلبي وأعز ما في وجودي، ولايمكن أن أتصور في يوم من الأيام أن أسمح بالتفريط فيه أو التهاون نحو مستقبله.

المغفور له الشيخ
زايد بن سطان آل نهيان
"طيب الله ثراه"

دولة الإمارات ..
أرقام توثق المسيرة

إصدار خاص
بمناسبة اليوبيل الذهبي
لدولة الإمارات العربية المتحدة

المغفور له الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان
"طيب الله ثراه"

اتخذت القيادة الرشيدة المتوالية على حكم الاتحاد منذ قيامه وحتى الآن، من التميز عنواناً لها وسعت إلى تحقيقه في جميع مجالات بناء دولة الإمارات العربية المتحدة.

صاحب السمو الشيخ

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

في اليوم الوطني الخمسين.. نعتز بما حققناه خلال العقود الماضية، ونواصل مسيرة الإنجازات بإصرار أكبر وإرادة أقوى وطموحات لا حدود لها..

رحم الله الآباء المؤسسين وحفظ الإمارات وأدام عليها الخير والعز والأمان.

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

قبل خمسين عاماً كان لدينا حلم .. حلم بناء دولة.. بيت متوحد.. وطن للجميع.. ودولة تنافس أفضل دول العالم.

على خطى الخمسين

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال فترة زمنية وجيزة في تقديم تجربة تنموية فريدة انطلقت مسيرتها في العام 1971 على يد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه والآباء المؤسسين، وشرعت الحكومة منذ ذلك التاريخ في ترجمة خطط البناء والتعمير ووضع اللبنات الأولى لدولة عصرية فريدة.

وشهدت الخطوات التالية إطلاق مسيرة التنمية في ربوع الوطن والتي شملت مختلف القطاعات الأخرى مثل التعليم الذي شكل أساس النهضة والإسكان والصحة والزراعة والطرق وغيرها من القطاعات التي ساهمت في إحداث النهضة التنموية الشاملة في جميع هذه القطاعات، والتي توجت باحتلال المراكز الأولى في الكثير من المؤشرات العالمية على مدار السنوات الماضية خاصة في قطاعات دخل الفرد والطرق والصحة وجودة الخدمات والتنافسية وغيرها من القطاعات الأخرى

وقد مرت هذه التجربة التنموية الاستثنائية التي نرصدها بالأرقام والمؤشرات والبيانات في هذا التقرير بعدة مراحل مختلفة خلال فترة التأسيس، ثم البناء، فالتمكين، والانطلاق، وهي مراحل واكبتها الدولة بإجراءات مرنة تواكب متطلبات كل مرحلة. ونجحت دولة الإمارات في اعتماد استراتيجية تقوم على تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على قطاع النفط وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 77 % في عام 1975 إلى 17.3% في عام 2020، وعكس هذا المؤشر السياسة الناجحة التي اتبعتها الدولة لتنويع مصادرها الاقتصادية وخلق تنمية مستدامة تعزز أسس اقتصادية متينة.

وتعكس الأرقام الواردة التطور السريع الذي شهدته مختلف القطاعات والذي انصب على تحسن مستوى دخل الفرد والدخل الإجمالي للدولة بشكل عام والذي ارتفع من 58.3 مليار درهم في العام 1975، إلى 1.317 تريليون درهم خلال العام 2020، حيث حافظ النمو الاقتصادي على المنحى الصاعد لسنوات طويلة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي.

لم تقتصر جهود الدولة على قطاع الطاقة التقليدي بل أصبحت إحدى أهم دول العالم استخداماً لقطاع الطاقة المتجددة، حيث أطلقت استراتيجية متكاملة للتنمية والاستدامة والحفاظ على البيئة عبر بناء أكبر محطات للطاقة الشمسية في العالم، وأولت الدولة كذلك للتنوع الاقتصادي كقطاع السياحة والخدمات اللوجستية وغيرها من القطاعات غير النفطية اهتماماً متزايداً ضمن رؤية تنموية مستقبلية تمتلك الدعائم الثابتة لتحقيق المزيد من التطور والنمو في مختلف القطاعات.

وسنستعرض خلال هذا التقرير بالأرقام والبيانات تلك الطفرة الفريدة في النمو والتطور والتي شهدتها مسيرة الدولة خلال الخمسين عاماً من عمر الاتحاد، حيث أصبحت دولة الإمارات قبلة عالمية في السياحة والاقتصاد والاستثمار والتعايش والازدهار والسلام، كيف لا وهي الدولة الفتية التي يسودها الأمان والمحبة، وتقوم على المعرفة والابتكار وقيم الإنسانية، ويعم ربوعها السلام والازدهار والرفاه.

حنان منصور أهلي
مدير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

إذا كان الله عز وجل قد منّ علينا بالثروة، فإن أول ما نلتزم به هو أن نوّجه هذه الثروة لإصلاح البلاد، ولسوق الخير إلى شعبها.

المغفور له الشيخ
زايد بن سطان آل نهيان
"طيب الله ثراه"

٧ الاقتصاد

- الناتج المحلي الإجمالي
- الإنفاق الحكومي
- التضخم
- البنوك
- شركات التأمين
- التجارة الدولية
- الاستثمار الأجنبي المباشر
- الاتصالات
- المنشآت الفندقية

الناتج المحلي الإجمالي

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، قفزات كبيرة خلال العقود الخمسة الأولى من عمر الاتحاد، بإرتفاعه من 58.3 مليار درهم في العام 1975، إلى 1.317 تريليون درهم خلال العام 2020، بعد أن حافظ النمو الاقتصادي على المنحى الصاعد لسنوات طويلة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي.

وتشير بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، للفترة من 1975-2020، إلى بلوغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات (بالأسعار الجارية) في العام 1975 نحو 58.313 مليار درهم، تشكلت من 33.38 مليار درهم للناتج المحلي الإجمالي النفطي و 24.92 مليار درهم للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

توسع قاعدة التنويع الاقتصادي

في العام 1985 بدأت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض لصالح زيادة النمو في القطاعات غير النفطية، (كالصناعات التحويلية ، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة العقارية، وغيرها) وقد بلغ الناتج الإجمالي وقتها 149.05 مليار درهم، منها 56.75 مليار للقطاع النفطي بما يعادل 38% ثم بدأت مساهمته في الناتج بالانحسار تدريجياً لصالح القطاع غير النفطي والذي استفاد بدوره من توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، لترتفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 83% في العام 2020.

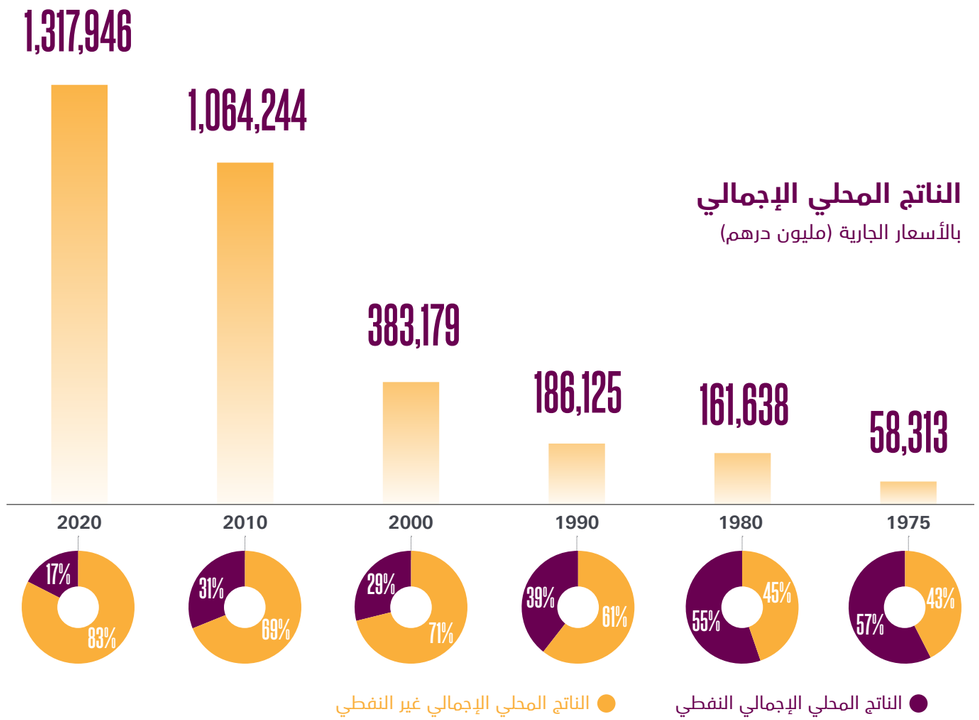

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة من 1975-2020، بعد أن ارتفع من 104.5 ألف درهم في العام 1975 إلى 108.6 ألف درهم في العام 1985، قبل ان ينخفض إلى 100.9 ألف درهم في العام 1990نتيجة للزيادة التي طرأت على عدد سكان الدولة، وإلى 100.1 ألف درهم في العام 1995، ثم ارتفع مجدداً في العام 2000 ليصل إلى 127.94 ألف درهم، وإلى 128.78 ألف درهم في العام 2010، وإلى 144.47 ألف درهم، في العام 2015، وإلى 141.98 ألف درهم في العام 2020.

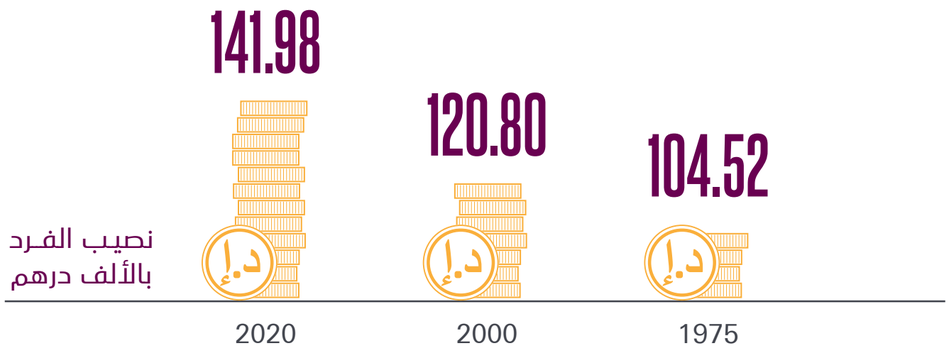

تطور مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي 1975-2020

تظهر مؤشرات النجاح في التنويع الاقتصادي في زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 83% عام 2020 بعد أن كانت 43% عام 1975، وذلك مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج من 57% عام 1975 إلى 17% فقط في العام 2020.

وجاء النجاح الذي أحرزته الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية مرتكزاً على العديد من العناصر، والتي تمثلت في زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة بشكل عام وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية على وجه الخصوص.

وتضمنت قائمة القطاعات الرئيسية التي أسهمت في زيادة مكاسب الدولة على صعيد التنويع الاقتصادي، الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء والتأمين والتمويل والعقارات، وتجارة الجملة والتجزئة، وغيرها من القطاعات الأخرى.

الصناعات التحويلية

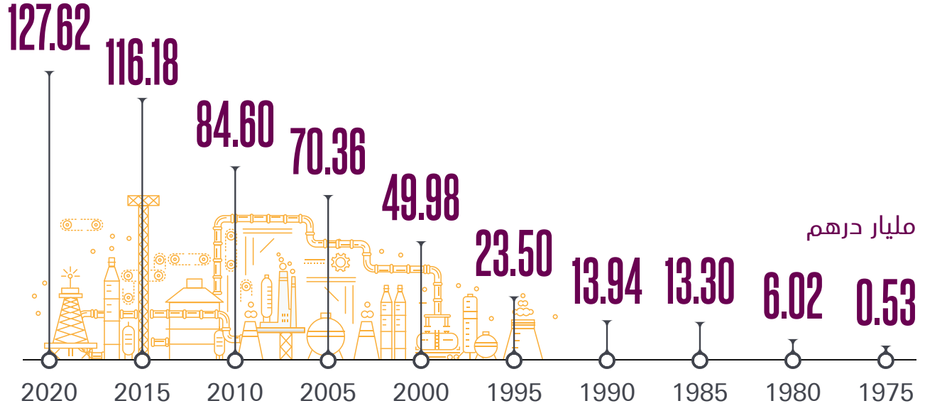

التشييد والبناء

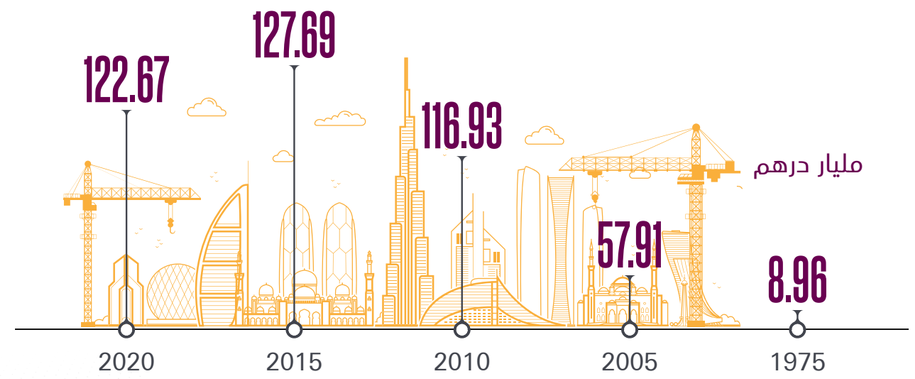

قطاع التأمين والتمويل والعقارات

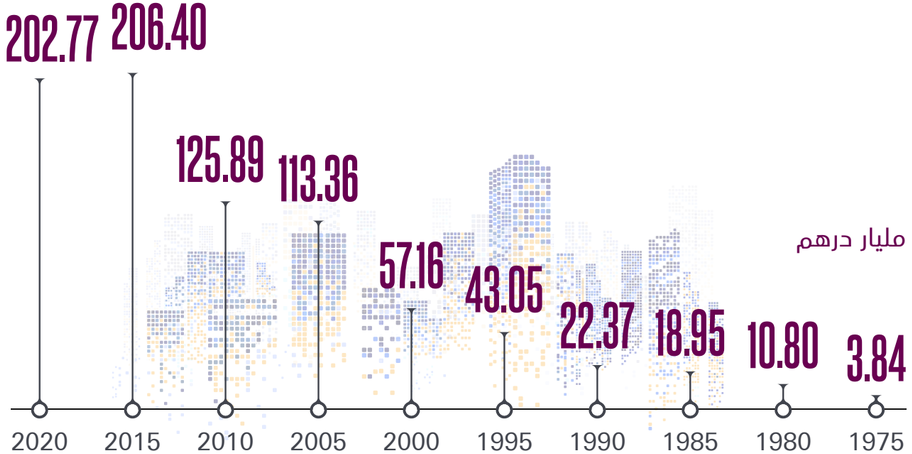

قطاع الجملة والتجزئة

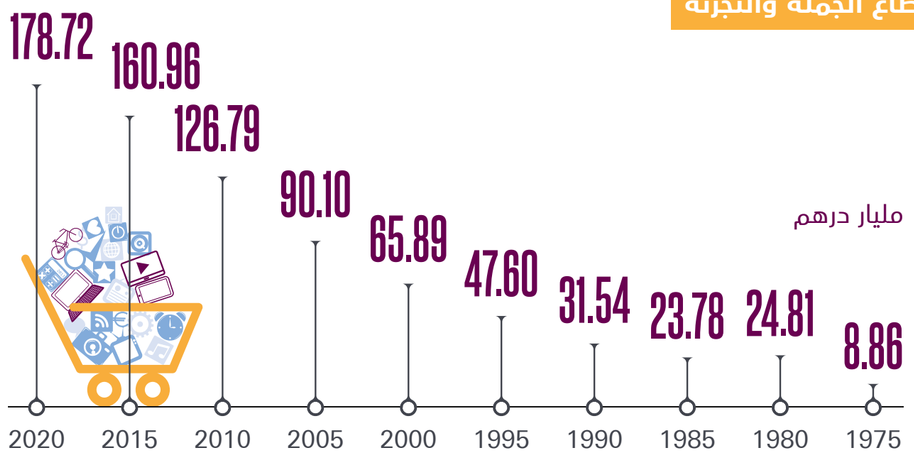

الإنفاق الحكومي

شكل الإنفاق الحكومي لدولة الإمارات العربية المتحدة طوال مسيرة الخمسين عاماً الماضية ركيزة مهمة في تعزيز متانة الاقتصاد الوطني وتحفيز نموه وزيادة تنوعه، في إطار نهج متكامل سارت عليه حكومة الإمارات منذ السنوات الأولى للتأسيس.

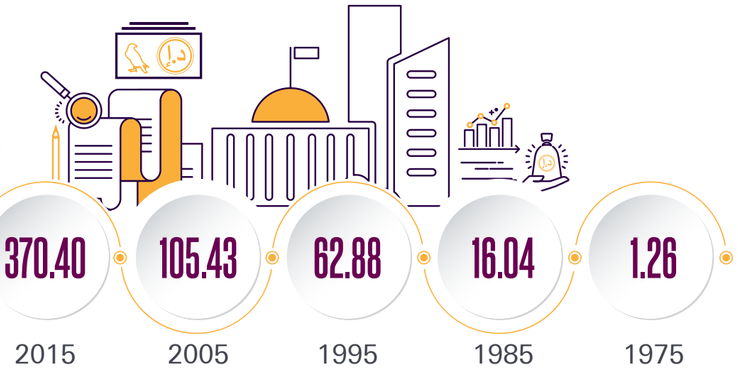

التضخم

حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال العقود الخمسة الماضية، على معدلات تضخم سنوي معتدلة، عكست الاستقرار الاقتصادي وكفاءة السياسة المالية للدولة, وقدرتها على احتواء أي ضغوط تضخمية محلية أو خارجية، خاصة خلال الموجات التضخمية التي شهدها العالم خلال تلك الفترة، ما أهلها لأن تتبوأ مركز الصدارة في المؤشر التنافسي لتضخم أسعار المستهلكين، حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

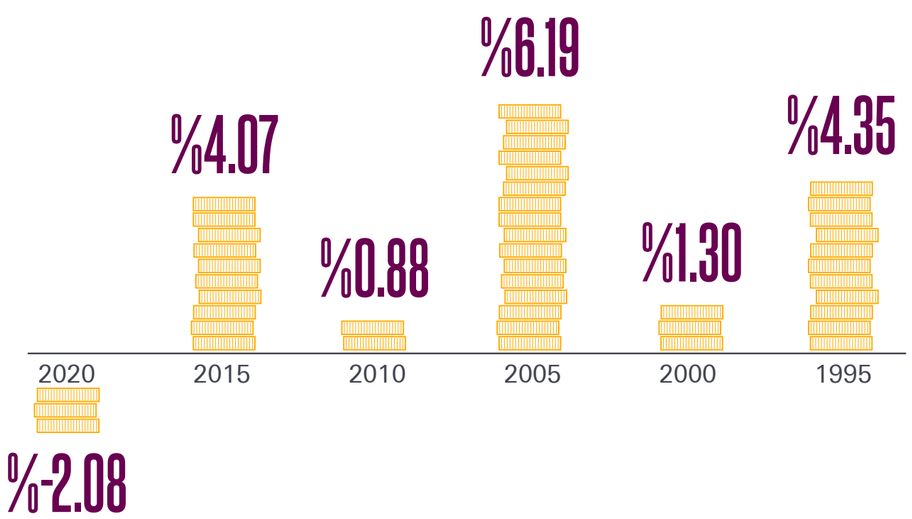

تطور معدلات التضخم للإنفاق على مجموعات سلعية رئيسية مختارة 2010 – 2020

وتشير بيانات تطور معدلات التضخم للإنفاق على خمس مجموعات سلعية رئيسية، على أساس سنوي، خلال الفترة من 2010 وحتى 2020، إلى استقرار أسعار المستهلكين ضمن نطاقها الطبيعي.

مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز

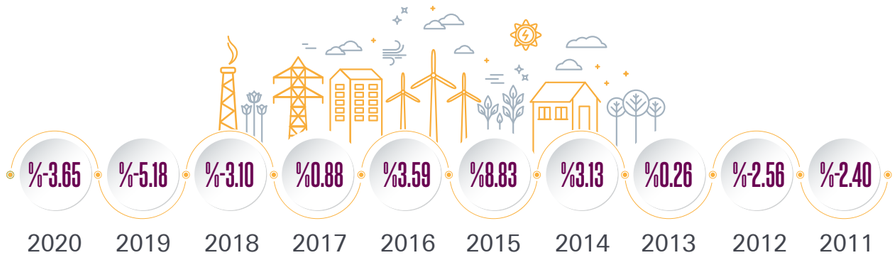

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
%-3.65	%-5.18	%-3.10	%0.88	%3.59	%8.83	%3.13	%0.26	%-2.56	%-2.40

مجموعة الخدمات الصحية

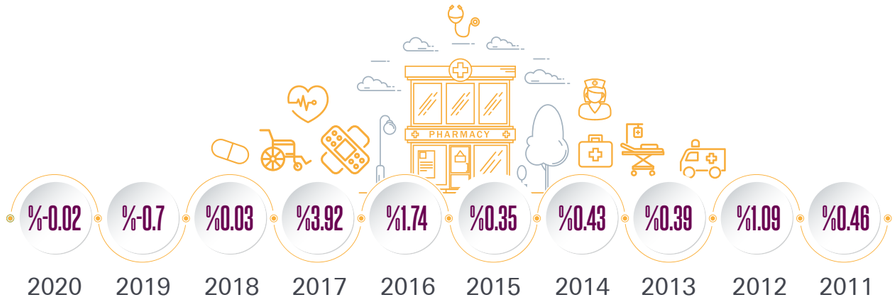

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
%-0.02	%-0.7	%0.03	%3.92	%1.74	%0.35	%0.43	%0.39	%1.09	%0.46

مجموعة الاتصالات

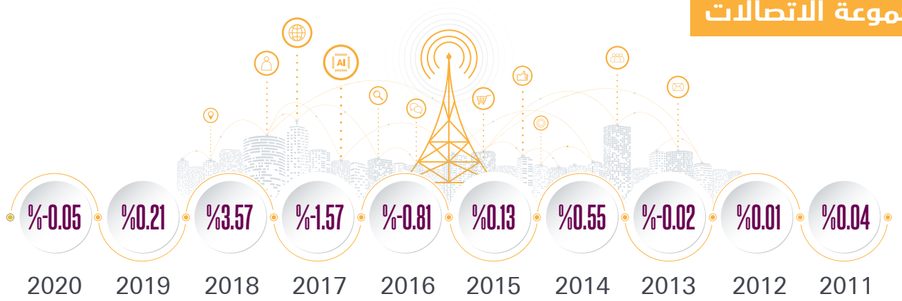

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
%-0.05	%0.21	%3.57	%-1.57	%-0.81	%0.13	%0.55	%-0.02	%0.01	%0.04

مجموعة التعليم

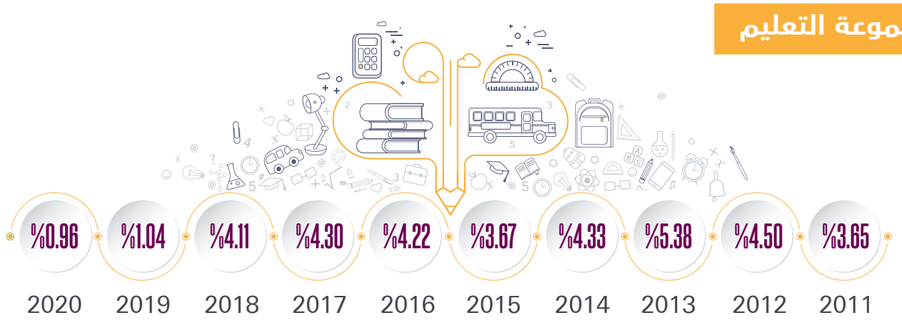

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
%0.96	%1.04	%4.11	%4.30	%4.22	%3.67	%4.33	%5.38	%4.50	%3.65

مجموعة المطاعم والفنادق

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
%0.26	%1.38	%7.46	%1.02	%2.12	%2.67	%1.22	%1.94	%4.14	%0.75

البنوك

يعتبر القطاع المصرفي بالإمارات، شاهداً حياً على حركة التطور والازدهار الاقتصادي على مدى السنوات الخمسين الماضية من عمر الاتحاد، ودليلاً على مسيرة التطور التي امتدت طوال تلك السنوات، لتصبح معها الدولة محوراً عالمياً للتجارة والأعمال.

وتعد دولة الإمارات اليوم، الأولى إقليمياً، وواحدة من أعلى الدول عالمياً في مؤشر البنك الدولي للشمول المالي، وتغطية الخدمات المالية المتنوعة، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينية، لأكبر عدد من السكان، وكان للقطاع المصرفي دور كبير في وصولها إلى هذا المستوى، لما قدّمه من إسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والناتج المحلي، ما جعله شريكا رئيسا في التنمية الاقتصادية والمالية للدولة.

وتشير بيانات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى ارتفاع كبير في عدد البنوك التجارية العاملة في الدولة من 20 بنكاً في العام 1972، حيث بدأت الأعمال المصرفية رسمياً في الإمارات، في فترة ما قبل الاتحاد، وباشرت أعمالها قبل تأسيس مجلس النقد السابق، أي قبل إنشاء المصرف المركزي ، لتصل في العام 1980 إلى 49 بنكاً، حيث تم تأسيس العديد من المصارف الوطنية لمواكبة النهضة العمرانية والاقتصادية و التطور المتسارع في الحركة التجارية، والطفرة النفطية التي جعلت من المنطقة محط أنظار الجميع، ومحل جذب واهتمام للعديد من المصارف العالمية.

وفي العام 1985 بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في الدولة 51 بنكاً، قبل ان يستقر عند 47 بنكاً في العام 1990 والعام 1995، وإلى 46 بنكاً في العام 2000 و 2005، وإلى 49 بنكاً في العام 2007، و 51 بنكاً في العام 2010، و57 بنكاً في العام 2015 و58 في العام 2020، من بينها 21 بنكاً وطنياً.

وخلال هذه السنوات عملت السلطة النقدية على المحافظة على عدد محدد من البنوك الوطنية والأجنبية، لكي تتناسب مع قدرة السوق المحلية، عبر وقف إصدار الرخص لأي بنك جديد والعمل على خفض عدد أفرع أي بنك أجنبي إلى 8 فروع كحد أقصى، بالتوازي مع ما شهده القطاع خلال السنوات القليلة الماضية من عمليات اندماج كبيرة بين عدد من البنوك الوطنية على غرار اندماج بنك دبي الوطني وبنك الإمارات لتشكيل بنك" الإمارات دبي الوطني" في العام 2007، ثم اندماج بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني في العام 2017، وتشكيل بنك(أبوظبي الأول)، ثم اندماج بنك الاتحاد ومصرف الهلال مع بنك أبوظبي التجاري في العام 2019، أعقبه استحواذ بنك دبي الاسلامي على بنك نور في العام 2020.

تطور إجمالي قيمة الودائع في القطاع المصرفي

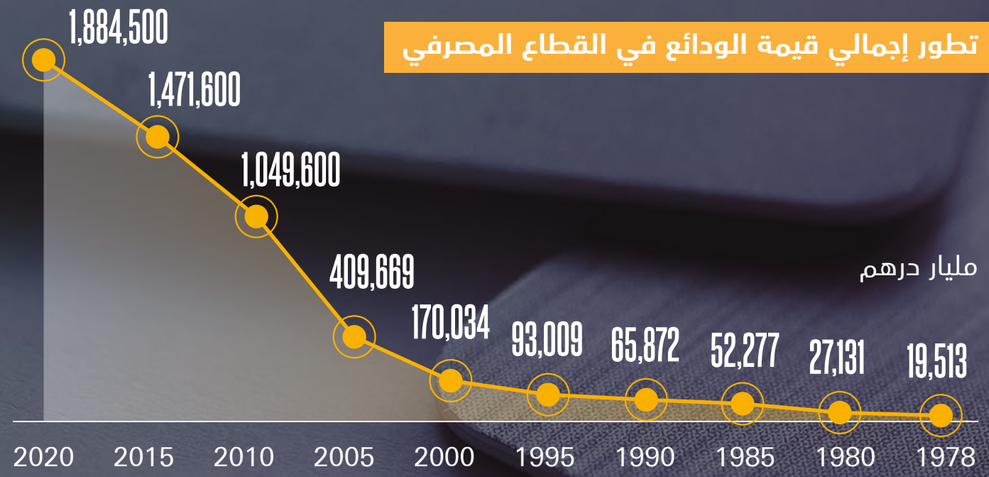

شركات التأمين

انعكس تطور النشاط الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في دولة الإمارات خلال العقود الخمس الماضية، على نشاط التأمين الذي يُصنف ضمن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

وتضم قائمة الجهات المرخصة،العاملة في قطاع التأمين،شركات التأمين الوطنية وفروع الشركات الأجنبية، ووسطاء ووكلاء واستشاري التأمين وخبراء الكشف وتقدير الأضرار، والخبراء الاكتواريين وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي.

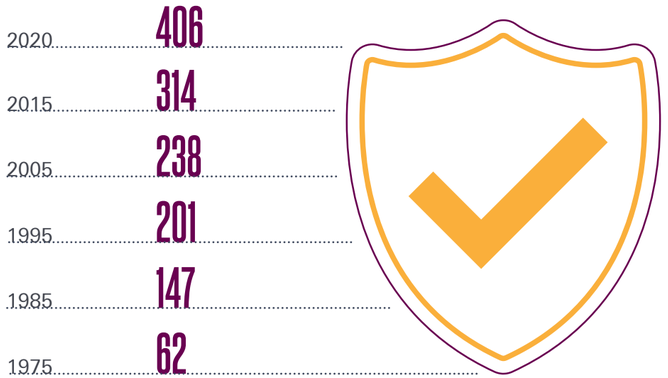

التجارة الدولية

منذ السنوات الأولى لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، شكلت التجارة الخارجية غير النفطية إحدى الأولويات الاستراتيجية للحكومة التي ترتكز على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وترسيخ مكانة الدولة كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية.

ونجحت دولة الإمارات خلال نصف قرن في تسجيل قفزات كبيرة في تجارتها السلعية غير النفطية، بارتفاعها بعد خمس سنوات فقط من قيام الاتحاد من 11.45 مليار درهم إلى 1.40 تريليون درهم في العام 2020، وذلك بفضل العلاقات الدولية المتينة التي تتمتع بها الإمارات مع كافة حكومات العالم، بالإضافة إلى ما تمتلكه من بنية تحتية متطورة من مطارات وموانئ عالمية المستوى، وأنظمة لوجستية ومصرفية قادرة على توفير استجابة مثالية لمتطلبات التجارة، الأمر الذي مكن دولة الإمارات من اعتلاء مراتب متقدمة على صعيد التجارة العالمية شهدت بها المنظمات الدولية المتخصصة وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية.

إجمالي قيمة التجارة
بالمليون درهم

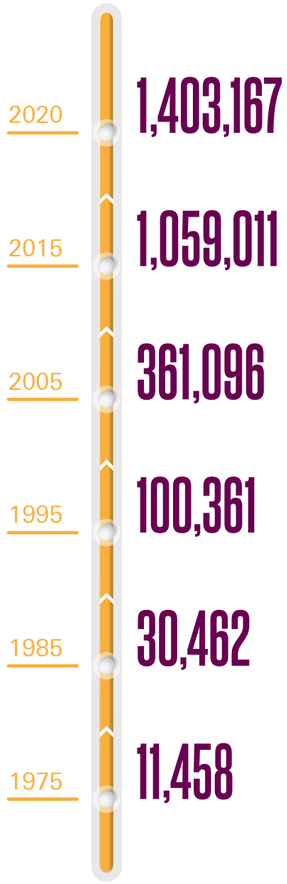

ترتيب دولة الإمارات عالمياً في مؤشرات التجارة الخارجية

مما يؤكد المكانة التجارية الكبيرة للدولة وتأثيرها في الحركة التجارية العالمية

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من أن تتبوأ مكانة مرموقة على خريطة الاستثمار الإقليمي والعالمي، بعد أن هيأت بنيتها التحتية والتشريعية لتوفير بيئة استثمارية مرنة ومنفتحة وجاذبة للاستثمارات ورؤوس الأموال إلى جميع القطاعات.

وعلى مدار السنوات الماضية ارتفعت الجاذبية الاستثمارية لدولة الإمارات بشكل مطرد وتمكنت من استقطاب استثمارات كبيرة عززت بها رصيدها التراكمي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي 554.1 مليار درهم (151 مليار دولار)، وأصبحت إحدى الوجهات الاستثمارية الأكثر تفضيلاً حول العالم، وواحدة من أكثر الوجهات تصديراً للاستثمار الخارجي كذلك.

ووفقاً لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" صُنفت الإمارات في العام 2020 في المرتبة 15 عالمياً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما صنفت الدولة الأكثر استقطاباً للاستثمارات على مستوى غرب آسيا وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدولة الإمارات

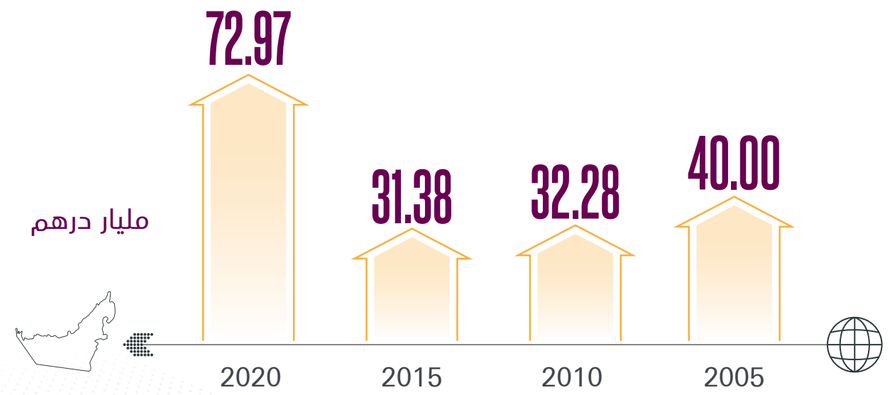

قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات

وعلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دولة الإمارات، عكست البيانات تطوراً كبيراً في حجم هذه الاستثمارات، الأمر الذي مَكّن الدولة من الانضمام إلى قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في الخارج خلال عام 2019، وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".

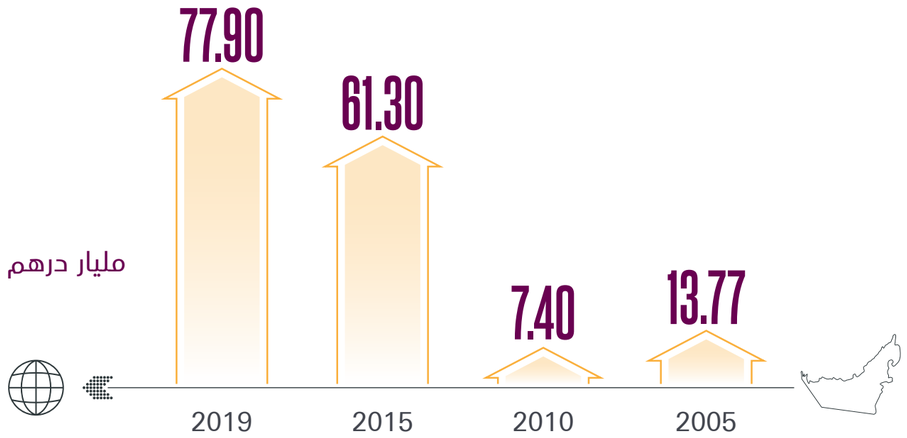

الاتصالات

نشأ قطاع الاتصالات في ستينيات القرن الماضي، لكنه سرعان ما شهد تطورات متلاحقة مع قيام دولة الإمارات، وشكل هذا القطاع الحيوي والمهم عنصراً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الشاملة التي شهدتها دولة الإمارات طيلة العقود الخمسة الماضية، وأن يرسخ تنافسية الدولة بين دول العالم الأكثر جاهزية واستعداداً للمستقبل الرقمي.

تطور عدد خطوط الهاتف الثابت

تشير بيانات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إلى ارتفاع عدد اشتراكات خطوط الهاتف الثابت في دولة الإمارات العربية المتحدة من 26.2 ألفا في عام 1975، إلى 120.6 في عام 1980، تزامناً مع تأسيس مؤسسة الإمارات للاتصالات في 30 أغسطس عام 1976، التي دشنت بدورها فجراً جديداً للقطاع في الدولة.

وواصل عدد الاشتراكات ارتفاعه ليصل إلى 217.1 ألفاً في العام 1985، وإلى 396.4 ألفاً في العام 1990، وإلى 672.3 ألفاً في العام 1995.

ومع بداية الألفية الجديدة ارتفع العدد ليتجاوز المليون مشترك مسجلاً مليون و 20 ألف، قبل أن يصل إلى مليون و 236 ألفاً و 900 مشترك في العام 2005، وإلى مليون و 461 ألف مشترك في العام 2010، وهي الفترة التي شهد القطاع خلالها تأسيس شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "دو" في العام 2006، ومن ثم ارتفع في العام 2015 ليصل إلى مليونين و 258 ألفاً و 646 مشترك، وإلى مليونين و 345 ألفاً و 578 مشترك في العام 2019، وإلى مليونين و 380 ألفاً و 860 مشترك في العام 2020.

اشتراكات خطوط الهاتف المتحرك 2019-1987

ارتفع عدد اشتراكات خطوط الهاتف المتحرك في دولة الإمارات من 13.7 ألفاً في العام 1987 إلى 19 مليوناً و 438 ألفاً و 562 مشترك في عام 2019.

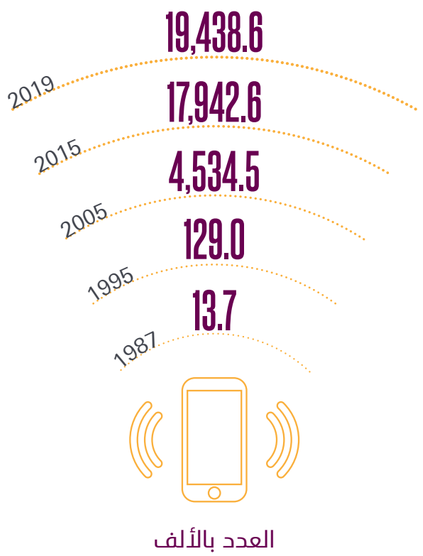

اشتراكات الإنترنت

ارتفع عدد اشتراكات الإنترنت في دولة الإمارات من مليون و 202 ألف في العام 2008، إلى ثلاثة ملايين و 245 ألفاً في العام 2020.

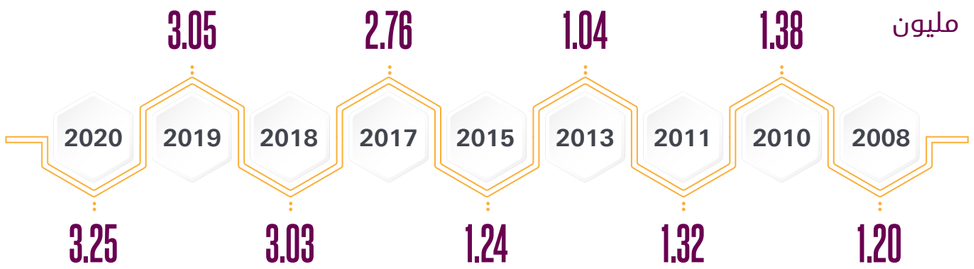

المنشآت الفندقية

منذ السنوات الأولى لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وتبني نهج التنويع الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل، أبدت القيادة الرشيدة اهتماماً ملحوظاً بالنشاط السياحي والفندقي، فعملت على تهيئة وتطوير البنية التحتية من مطارات دولية ومنشآت فندقية وضخ الاستثمارات الكبيرة لإقامة مرافق سياحية ومراكز تجارية ووجهات ترفيهية، لجذب السياحة الداخلية والخارجية، ساهمت جميعها في تحويل دولة الإمارات إلى واحدة من أكثر الوجهات السياحية المفضلة عالمياً والتي يقصدها أكثر من 27 مليون زائر سنوياً.

وتُعد المنشآت الفندقية وخدماتها المتميزة جزءاً كبيرا من مقومات السياحة التي تساعد على جذب السياح من الداخل والخارج، لذا حرصت إمارات الدولة على التوسع في الاستثمار في هذا القطاع لاستيعاب الزيادة السنوية الكبيرة في الطلب السياحي، وفقاً لحاجة ومقومات كل إمارة.

وتشير البيانات إلى تطور الطاقة الاستيعابية للمنشآت الفندقية خلال الفترة 1978-2020، وإلى التزايد المستمر في عدد المنشآت الفندقية في إمارات الدولة من 64 منشأة بطاقة 5,379 غرفة في العام 1978، إلى 1,089 منشأة، بطاقة 180,257 غرفة وشقة فندقية في العام 2020.

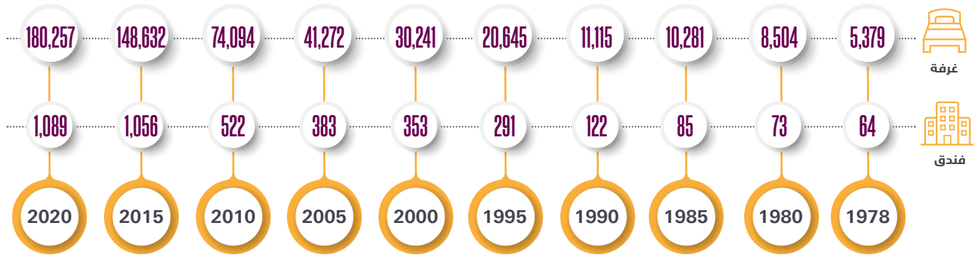

تطور الطاقة التشغيلية للمنشآت الفندقية

شهدت الطاقة التشغيلية للمنشآت الفندقية في الدولة والتي تشمل عدد النزلاء وعدد ليالي الإقامة، زيادة متواصلة خلال الفترة من 1979 - 2020، حيث ارتفع عدد النزلاء وليالي الإقامة من 392 الف نزيل و 1.019 مليون ليلة في العام 1979، إلى 14,882,258 نزيل، ارتفع معها عدد ليالي الإقامة إلى 54,322,945 ليلة خلال العام 2020.

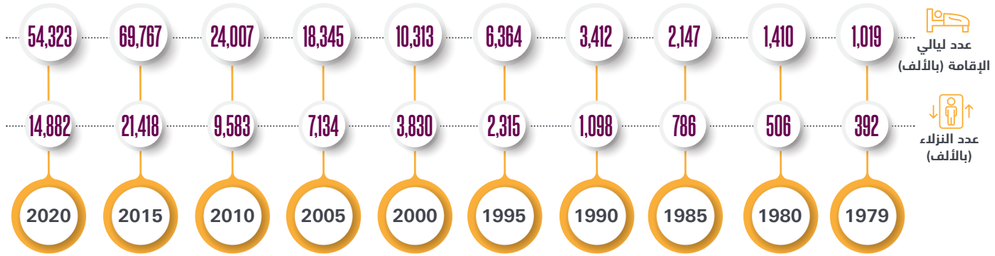

في عام 2020، تاثر قطاع السياحة عالميا بسبب جائحة كوفيد-19

تطور الطاقة الاستيعابية للمنشآت الفندقية - فئة 5 نجوم

تظهر البيانات تطور الطاقة الاستيعابية للمنشآت الفندقية من فئة الخمسة نجوم (والتي تشمل عدد الفنادق وعدد الغرف) ، خلال الفترة 1978 - 2020، حيث ارتفع عدد فنادق الخمسة نجوم من 15 فندقاً بطاقة استيعابية 2,768 غرفة، في العام 1978، ليصل العدد في العام 2020، إلى 222 فندقاً بطاقة 66,125 غرفة.

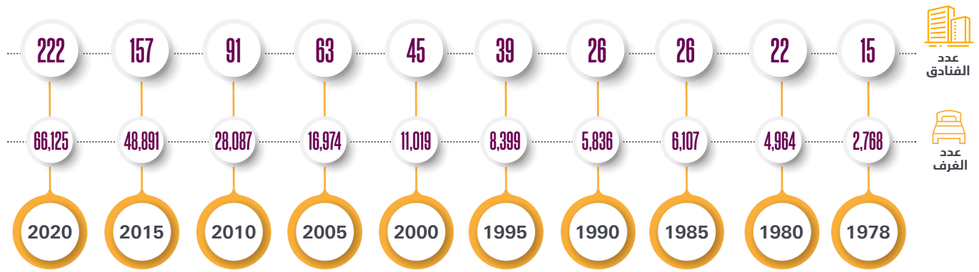

إن رفع مستوى المواطن والدولة ككل هو رائدنا وفوق كل شيء، والدولة مثل الشجرة التي يجب أن تحظى بعناية مواطنيها وحرصهم على تنميتها، وكل مواطن عليه أن يحترم وطنه.

المغفور له الشيخ
زايد بن سطان آل نهيان
"طيب الله ثراه"

١٠ السكان والصحة والمجتمع

- السكان
- المواليد
- الزواج
- القطاع الصحي
- التعليم العام
- المشتغلون في القطاع الخاص
- القوى العاملة
- تطور التمثيل الدبلوماسي
- الأنشطة الثقافية

السكان

شهدت دولة الإمارات خلال العقود الخمس الأولى من قيام الاتحاد نمواً كبيراً في عدد السكان، الذي ارتفع من 557,887 نسمة في العام 1975، إلى 9,282,410 نسمة في العام 2020.

وتشير بيانات عام 2020 إلى أن نسبة الذكور من إجمالي عدد السكان سجلت 69.7% بما يعادل 6.468.460 نسمة، فيما بلغت نسبة الإناث 30.3% بما يوازي 2.813.950 نسمة.

وسجل متوسط معدل النمو السنوي للسكان للسنوات العشر الماضية 2010-2020 حوالي 1.2%.

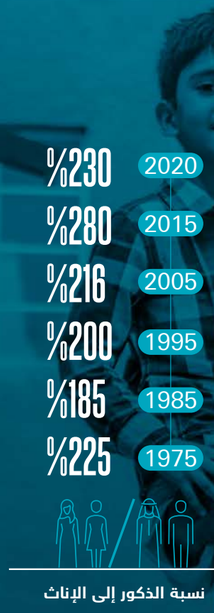

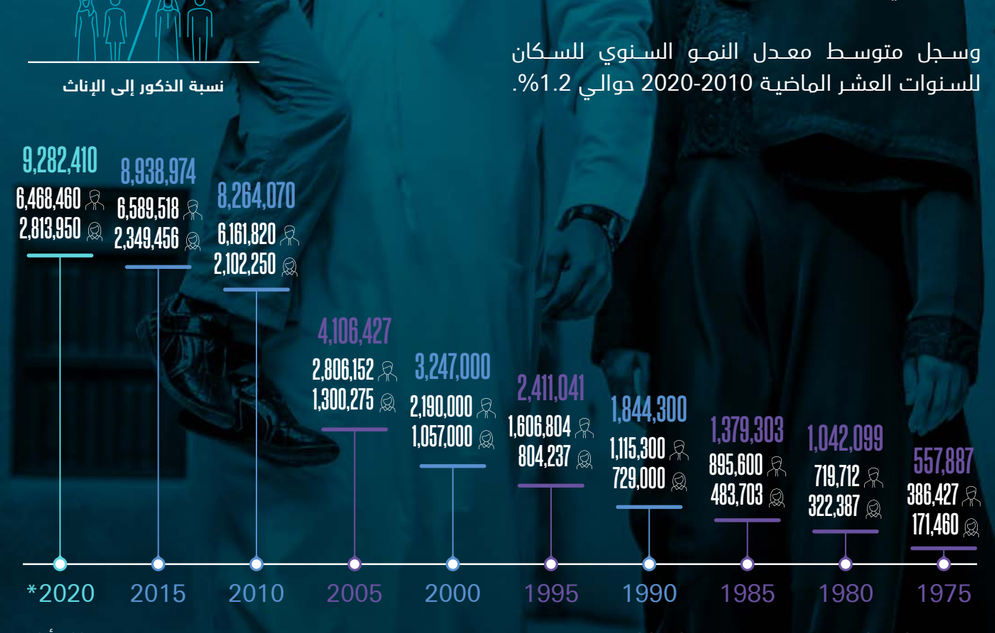

المواليد

تعتبر بيانات المواليد من العناصر الرئيسية الثلاثة بالإضافة إلى الوفيات و الهجرة التي تؤثر بشكل مباشر على النمو السكاني والحراك الديموغرافي في المجتمع وتوفر لصنّاع القرار وراسمي السياسات البيانات والمعلومات التي تساعد في تبني الخطط المناسبة والملائمة لجميع شرائح المجتمع وصياغة خطط التنمية في مجالات عديدة كالتعليم، الصحة، وسوق العمل، وغيرها الكثير من المجالات الحياتية.

وتشير بيانات عدد المواليد في دولة الإمارات في الفترة 1975-2020، إلى ارتفاع تدريجي في عدد المواليد الذي ارتفع من 19,798 مولوداً وفقاً لتقديرات عام 1975، إلى 97,572 مولوداً في العام 2020، بنمو قدره 392.8%.

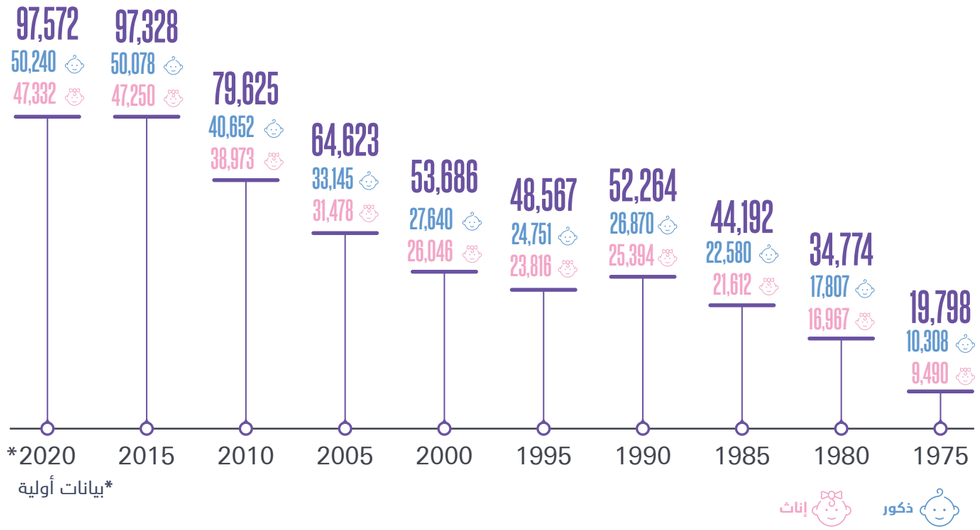

*بيانات أولية

الزواج

سجلت عقود الزواج في دولة الإمارات نمواً ملحوظاً مع بدايات قيام الدولة حيث كانت في العام 1980 تبلغ 3,098 في حين وصلت في العام 2000 إلى 8,970 محققة نسبة نمو سنوي 5.5% وارتفعت في العام 2020 لتبلغ 17,653 محققة نسبة نمو قدرها 1.6% خلال السنوات العشر الأخيرة.

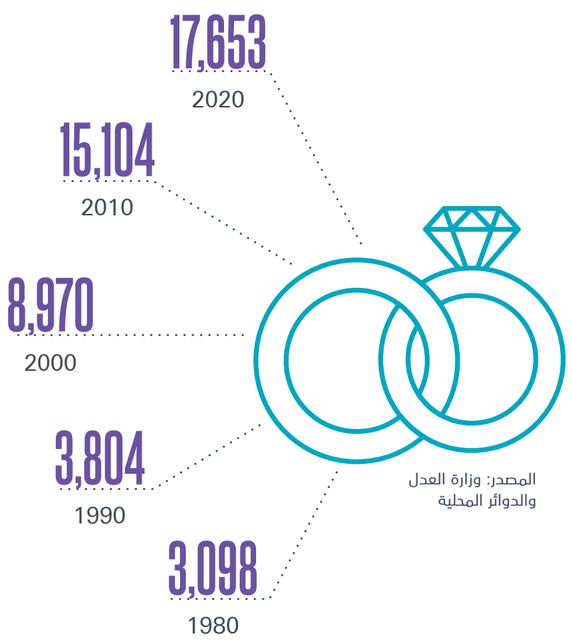

المصدر: وزارة العدل والدوائر المحلية

القطاع الصحي

شهد القطاع الصحي في الإمارات تطوراً كبيراً خلال الخمسين الماضية، ولم يكن هذا القطاع الحيوي والمهم في منأى عن عملية التطور والنمو والازدهار التي حققتها الدولة وشملت جميع القطاعات الأخرى، تزامناً مع انطلاق قطار النهضة الشاملة، وانصبت جهود تطوير القطاع الصحي في البداية على تلبية الحاجة المتسارعة للرعاية الصحية كاستجابة لحركة النمو وزيادة عدد السكان، وترجمت هذه الجهود على أرض الواقع بالشروع في إنشاء المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية والمستشفيات التخصصية التي ساهمت في تقديم الخدمات الصحية المطلوبة للجميع، وأتاحت الدولة المجال للقطاع الخاص للتوسع في انشاء المستشفيات، ما ساهم في مضاعفة عدد المنشآت الصحية ورفع قدرتها الاستيعابية، واستقطاب الكفاءات الطبية والفنية والتمريضية، وساهم انشاء كليات الطب والتمريض في مضاعفة أعداد الأطباء والممرضين المواطنين والذين التحقوا بالعمل في القطاع الصحي، ونجحت الإمارات خلال هذه السنوات في تأسيس منظومة رعاية صحية متكاملة باتت تقدم أرقى الخدمات الصحية لجميع القاطنين على أرضها.

ولم تقتصر جهود الدولة على انشاء المستشفيات والمراكز الصحية بل شملت مواكبة أحدث الأنظمة العالمية المتطورة الخاصة بالقطاع الطبي، بشهادة منظمة الصحة العالمية والجهات الدولية ذات الشأن، حيث تبوأت الدولة المراكز المتقدمة على المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع الرعاية الصحية، وتحتل الإمارات حالياً المرتبة الأولى في عدد المنشآت الصحية المعتمدة دولياً، كما أصبحت الإمارات ضمن أفضل الوجهات العالمية للسياحة العلاجية، وتمتلك الدولة عدداً من المستشفيات التخصصية والتي ساهمت بدورها في تقليل سفر المرضى لتلقي العلاج في الخارج.

عدد المستشفيات

بلغ عدد المستشفيات في الدولة في عام 1975 نحو 16 مستشفى منها 15 مستشفى حكومياً إلى جانب مستشفى خاص واحد، وفي العام 2020 قفز هذا العدد ليسجل 162 مستشفى من بينها 53 مستشفى حكومياً و 109 مستشفى خاصاً.

*بيانات أولية

عدد الأسرّة

انعكس التوسع في بناء المستشفيات الحكومية والخاصة على زيادة ومضاعفة عدد الأسرة المتاحة بالمنشآت الصحية خلال السنوات الماضية على مستوى الدول، فقد ارتفع عدد الأسرة من 1,217 في العام 1975 ليسجل 17,427 سريراً في العام 2020.

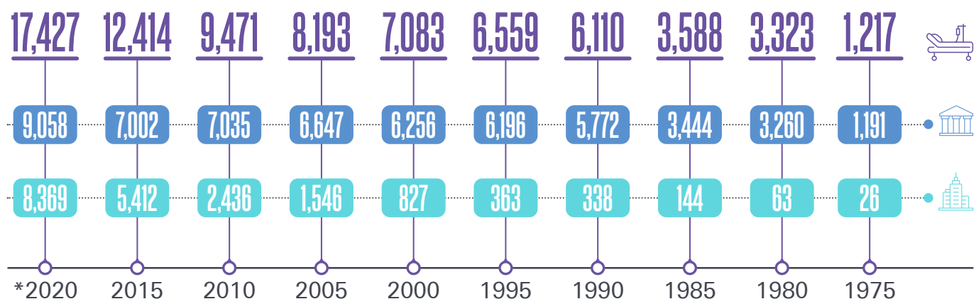

*بيانات أولية

الكادر الطبي

عدد الأطباء

تشير البيانات إلى تطور الكادر الطبي العامل في المنشآت الصحية بالدولة، حيث ارتفع عدد الأطباء البشريين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص من 2,359 طبيبا في عام 1985 بواقع 1,743 طبيباً في القطاع الحكومي و 616 طبيباً في القطاع الخاص ليصل إلى 26,151 طبيباً في القطاعين في عام 2020.

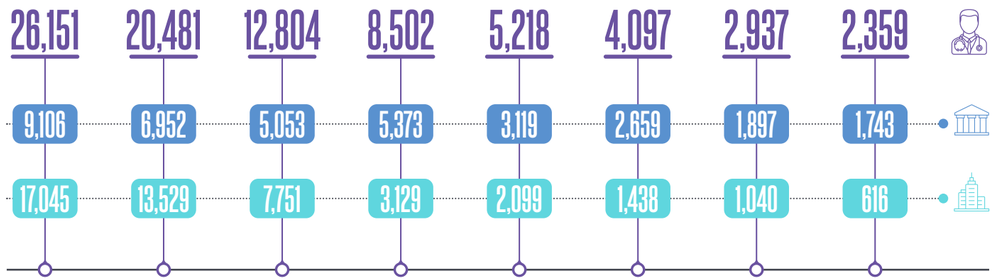

القطاع الخاص ● القطاع الحكومى ● *بيانات أولية

عدد أطباء الأسنان

وانعكاساً للنهضة التي تحققت للقطاع الصحي زاد عدد أطباء الأسنان من 258 طبيباً بالمستشفيات الحكومية والخاصة في العام 1985 إلى 6,811 طبيباً في العام 2020.

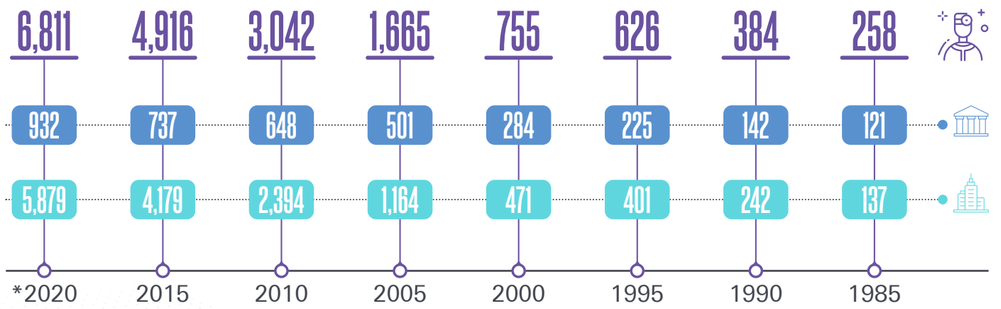

القطاع الخاص ● القطاع الحكومى ● *بيانات أولية

التمريض

وكغيره من القطاعات الصحية شهد قطاع التمريض تطورات كبيرة في عدد الملتحقين بالمستشفيات الحكومية والقطاع الخاص، حيث سجل العام 1990 حوالي 5,979 ممرضا بالقطاع الحكومي و658 ممرضاً بالقطاع الخاص، وفي العام 2020، وعقب افتتاح العديد من المستشفيات الحكومية ارتفع العدد ليسجل 21,725 ممرضاً، فيما قفز العدد بالقطاع الخاص ليسجل 34,408 ممرضاً.

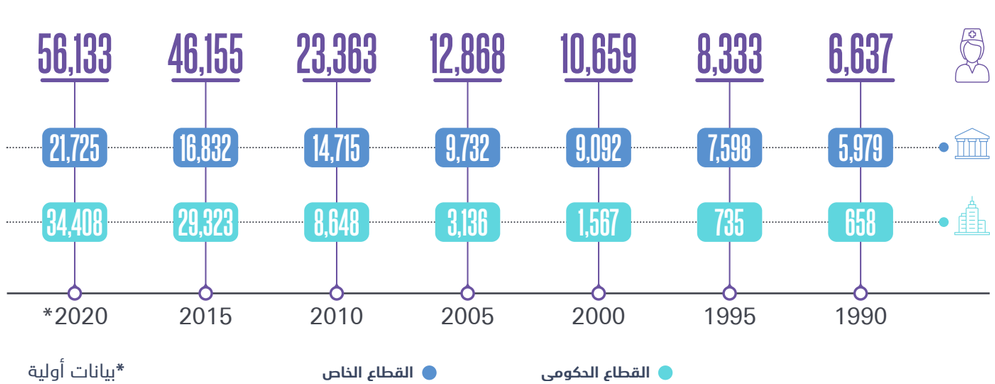

القطاع الخاص ● القطاع الحكومى ● *بيانات أولية

التعليم العام

انطلقت مسيرة التعليم في الدولة بخطى حثيثة منذ قيام دولة الاتحاد، وشهدت تلك الفترة جهوداً كبيرة من أجل تطوير التعليم كماً ونوعاً على كافة الأصعدة، حيث شرعت الدولة في بناء المدارس الحكومية واستقطاب المعلمين من خارج الدولة إلى جانب ارسال البعثات التعليمية للخارج، وتم تأسيس أول وزارة للتربية والتعليم، تولت مسؤولية الإشراف على التعليم في مراحله المختلفة، وانتشرت خلال تلك الفترة المدارس الحكومية المجهزة بأحدث الأجهزة والوسائل، وتوالت خلال السنوات الماضية النهضة التعليمية في مختلف مناطق الدولة لتحقق مراتب متقدمة عالمياً وضعتها ضمن الدول العشرين الكبار عالمياً في تنافسية التعليم.

وتشير البيانات إلى تطور عدد الطلاب في التعليم العام خلال الفترة 1975-2020، وإلى ارتفاع قياسي في عدد الطلاب في التعليم العام، الذي ارتفع من 61,803 طالب في العام الدراسي 1975-1976، إلى 1,353,501 طالب في العام الدراسي2019-2020.

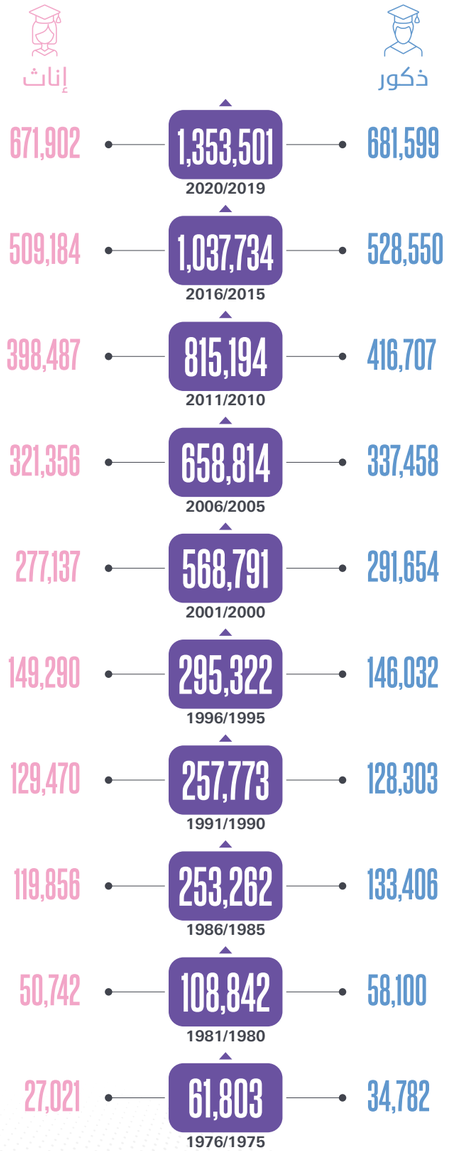

تطور عدد المدرسين في التعليم العام

حظي التعليم باهتمام الحكومة في دولة الإمارات على مرّ السنين، وتجسد اهتمام الدولة بقطاع التعليم في التركيز على جودة وكفاءة المدرسين، وتوفير الأعداد الكافية من المدرسين بحيث تلبي النمو المتزايد لأعداد الطلاب، فتمَّ رفد المؤسسات التعليمية بخيرة الكفاءات التعليمية والتربوية.

تشير البيانات إلى تطور عدد المدرسين في التعليم العام، حيث بلغ عددهم 5,530 في العام الدراسي 1975-1976، منهم 2,775 مدرساً من الذكور 2,755 من الإناث، ثم قفز العدد في العام الدراسي 2019-2020 ليبلغ 108,020 مدرساً، 27,533 من الذكور و 80,487 من الإناث.

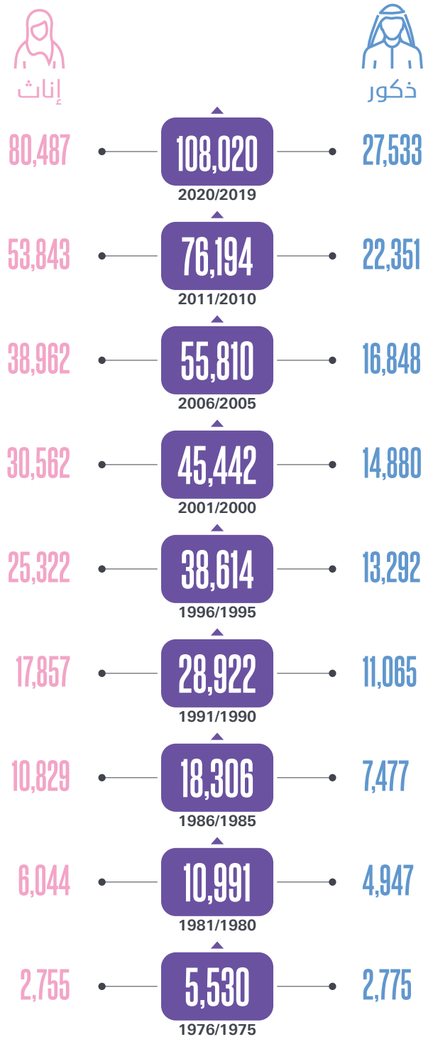

المشتغلون في القطاع الخاص

عكس تطور عدد المشتغلين في القطاع الخاص بالدولة خلال الفترة من 1975-2020، الدور الكبير الذي لعبه القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ قيام الاتحاد، والاهتمام الكبير الذي أولته القيادة الرشيدة لهذا القطاع.

وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المشتغلين في القطاع الخاص بالدولة من 160,672 مشتغل في العام 1975، ليصل إلى 4,792,972 مشتغل في العام 2020.

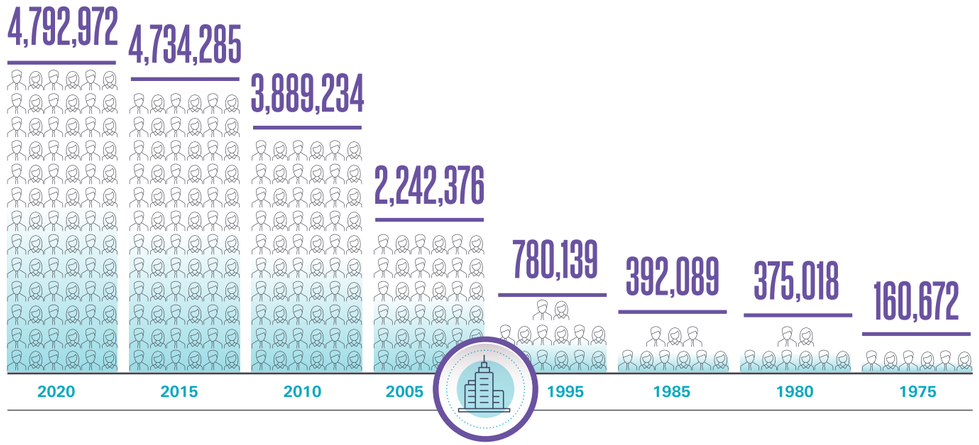

القوى العاملة

واكبت أعداد القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التطورات المتسارعة لمسيرة التنمية التي شهدتها الدولة طوال العقود الخمسة الأولى من التأسيس، والتي حافظت خلالها الدولة على توازن مثالي بين قوة العمل وعدد المشتغلين.

وتشير البيانات إلى تطور قوة العمل وعدد المشتغلين خلال الفترة من 1975-2020، حيث ارتفعت قوة العمل من 294,000 في العام 1975 (شكل المشتغلون منهم 288,000)، إلى 7,203,000 في العام 2020 (شكل المشتغلون منهم 6,895,000 مشتغل)، بنمو نسبته 2350%.

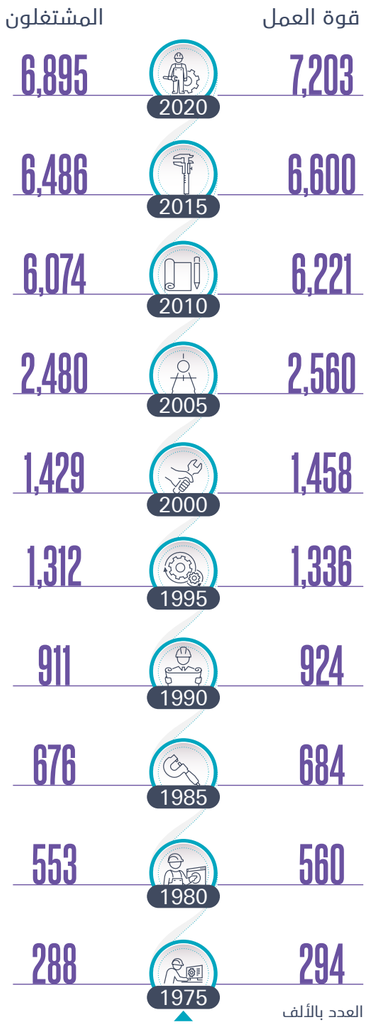

تطور التمثيل الدبلوماسي بين الإمارات والعالم الخارجي من 1975-2020

شهد التمثيل الدبلوماسي بين دولة الإمارات ومختلف دول العالم تطوراً كبيراً خلال العقود الماضية، حيث بلغ عدد قنصليات وسفارات الدولة في الخارج 27 في العام 1975، وفي العام 2020 ارتفع عدد السفارات والقنصليات ليبلغ 127 حول العالم.

127	2020	1995	44
99	2015	1990	38
74	2010	1985	32
59	2005	1980	31
50	2000	1975	27

عدد سفارات وقنصليات الدولة في الخارج

الأنشطة الثقافية

المساجد ودور العبادة

اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد بالتوسع في إنشاء المساجد على امتداد مدن الدولة ومناطقها المختلفة، ليرتفع عددها من 692 مسجداً في العام 1975 إلى 9,123 مسجداً، بنهاية العام 2020، بالإضافة إلى دور العباده الأخرى التي تجسد قيم التسامح والتعايش التي تتبناها دولة الإمارات لإتاحة ممارسة الشعائر الدينية لجميع المقيمين والمغتربين من مختلف الديانات.

ومع اضافة دور العبادة الأخرى وصل العدد الإجمالي لدور العبادة في العام 2019 إلى 9140، وارتفع إلى 9182 داراً للعبادة في العام 2020.

9,123	2020	1995	2,909
6,547	2015	1990	2,561
5,723	2010	1985	1,913
4,369	2005	1980	1,335
3,565	2000	1975	692

عدد المساجد

كانوا يقولون:
الزراعة ليس لها مستقبل في بلادنا، ولكن بعون الله تعالى وتصميمنا نجحنا في تحويل الصحراء إلى أرضٍ خضراء.

المغفور له الشيخ
زايد بن سطان آل نهيان
"طيب الله ثراه"

٧ الزراعة والبيئة والطاقة

- المحاصيل الزراعية
- الثروة الحيوانية
- صيد الأسماك
- المحميات الطبيعية
- المياه المحلاة
- الطاقة الكهربائية

المحاصيل الزراعية

أولت دولة الإمارات جهوداً حثيثة لتحقيق استدامة الزراعة في الدولة، حيث تطور القطاع الزراعي بشكل سريع منذ عام 1971، بفضل رؤية المغفور له بإذن الله، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه الذي كان له دور مهم في تطوير وتنمية القطاع، على الرغم من تحديات ندرة موارد المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وملوحة التربة، والظروف البيئية الصعبة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ونجحت جهود الدولة في جعل الزراعة في الوقت الحاضر، نشاطاً اقتصادياً يعتمد على استخدام أحدث التقنيات والحلول المبتكرة كالزراعة بدون تربة (الزراعة المائية) والزراعة العضوية.

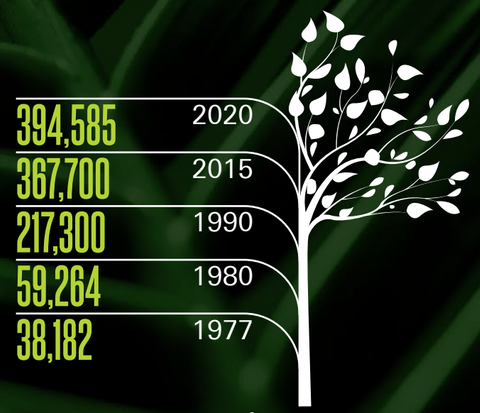

كمية إنتاج أشجار الفاكهة
(الكمية بالطن)

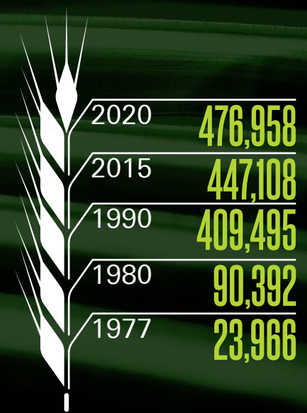

كمية إنتاج المحاصيل الحقلية
(الكمية بالطن)

تطور قيمة الإنتاج النباتي 1977-2020

قفزت قيمة الإنتاج النباتي في دولة الإمارات خلال الفترة 1977-2020، من 96.84 مليون درهم في العام 1977، لتصل إلى 4,1 مليار درهم في العام 2020، مما يعكس النجاح الكبير لجهود الدولة في بناء قطاع زراعي يكون أكثر قدرة على المساهمة في تحقيق مفهوم الأمن الغذائي إلى جانب زيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

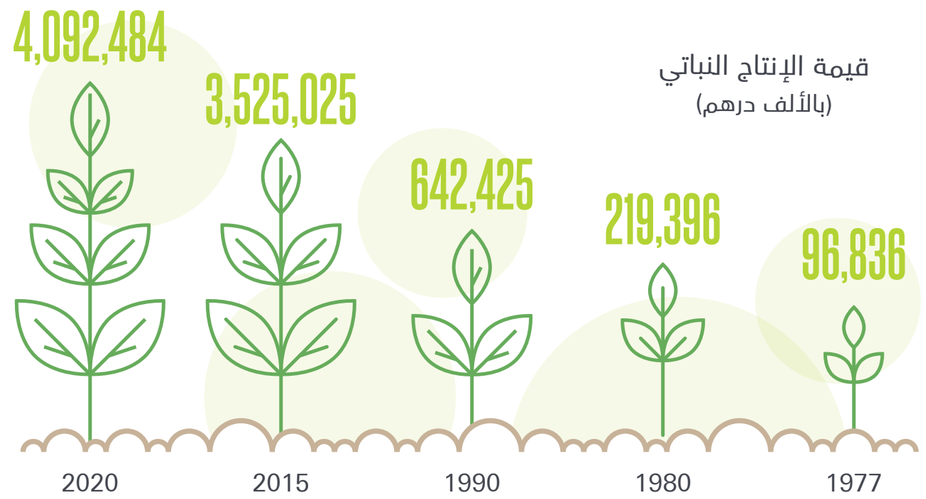

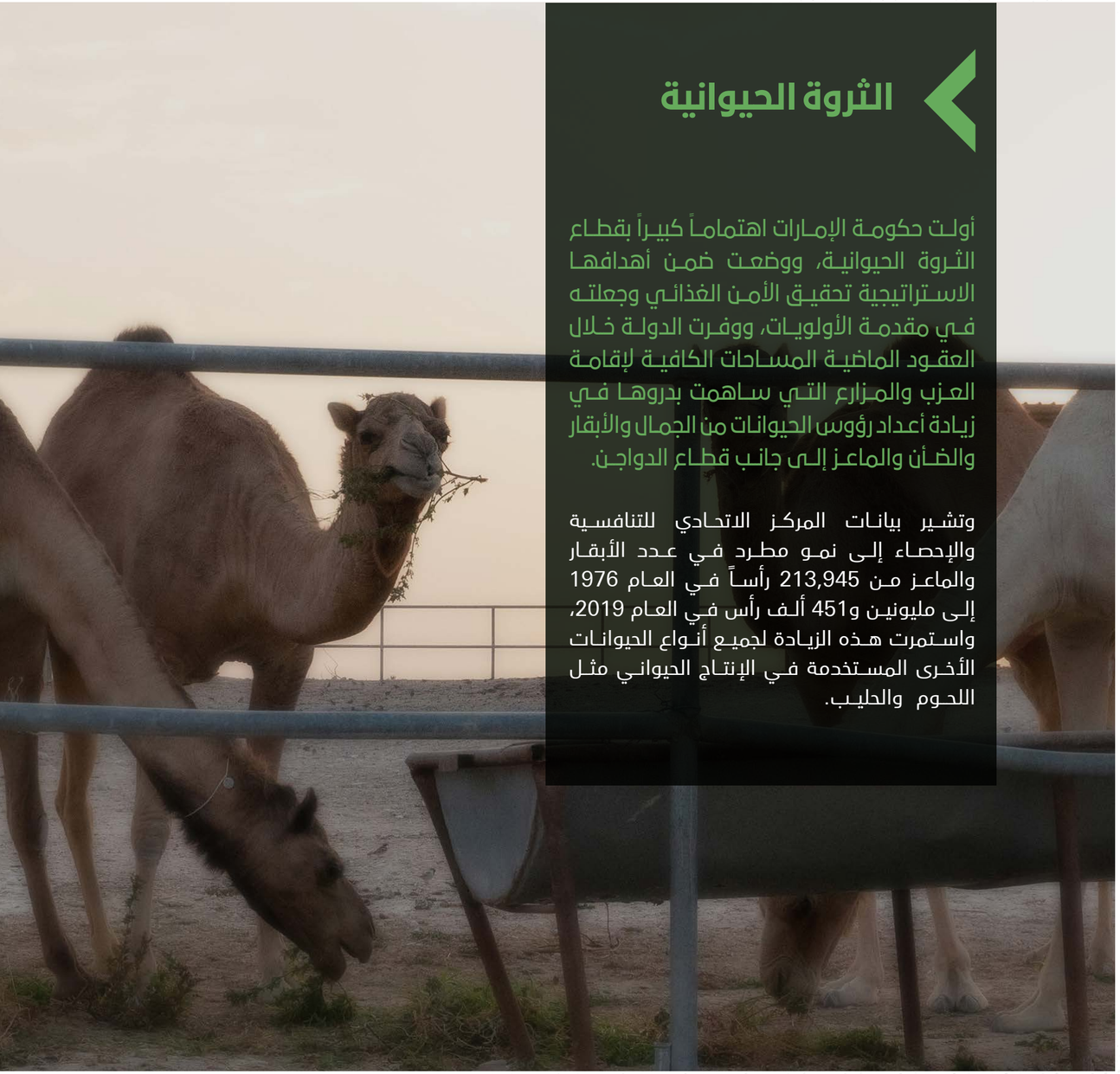

الثروة الحيوانية

أولت حكومة الإمارات اهتماماً كبيراً بقطاع الثروة الحيوانية، ووضعت ضمن أهدافها الاستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي وجعلته في مقدمة الأولويات، ووفرت الدولة خلال العقود الماضية المساحات الكافية لإقامة العزب والمزارع التي ساهمت بدروها في زيادة أعداد رؤوس الحيوانات من الجمال والأبقار والضأن والماعز إلى جانب قطاع الدواجن.

وتشير بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء إلى نمو مطرد في عدد الأبقار والماعز من 213,945 رأساً في العام 1976 إلى مليونين و451 ألف رأس في العام 2019، واستمرت هذه الزيادة لجميع أنواع الحيوانات الأخرى المستخدمة في الإنتاج الحيواني مثل اللحوم والحليب.

وتشير الإحصاءات إلى الزيادة المطردة في أعداد رؤوس الماعز والأبقار بدءاً من عام 1976 حيث بلغ عدد الأبقار، 15,803 فيما بلغ عدد رؤوس الماعز 198,142 رأساً، وارتفع العدد في العام 1980 ليسجل 25,665 رأساً من الأبقار و341,622 رأساً من الماعز، وسجلت أعداد الأبقار في العام 1983 30,721 رأساً، وفي العام 1985 قفزت أعداد الأبقار لتسجل 35,172 فيما سجلت أعداد الماعز 468,152 رأساً.

وشهد العام 1990 زيادة كبيرة في عدد رؤوس الحيوانات حيث سجلت أعداد الأبقار 49,328 رأساً فيما سجلت أعداد الماعز 656,608 رأساً، وفي العام 1995 سجلت أعداد الأبقار 69,183، فيما سجلت أعداد الماعز985,389 رأساً، وفي العام 2000 تخطت أعداد الماعز مليون رأس لتسجل 1,278,547، وفي العام 2005 سجلت أعداد الماعز 1,546,206 رأس وفي العام 2009 زادت أعداد الأبقار لتسجل 76,502، وفي العام 2010 سجلت أعداد الماعز 1,883,630 رأس ، فيما سجلت أعداد الأبقار في العام 2011 حوالي 75,336 رأساً وارتفعت في العام 2015 لتسجل 89,804 رأساً فيما قفزت أعداد الماعز فوق مليوني رأس لتسجل، 2,225,532 رأس، وفي العام 2019 سجلت أعداد الأبقار 100,914 فيما سجلت أعداد الماعز 2,350,145 رأس.

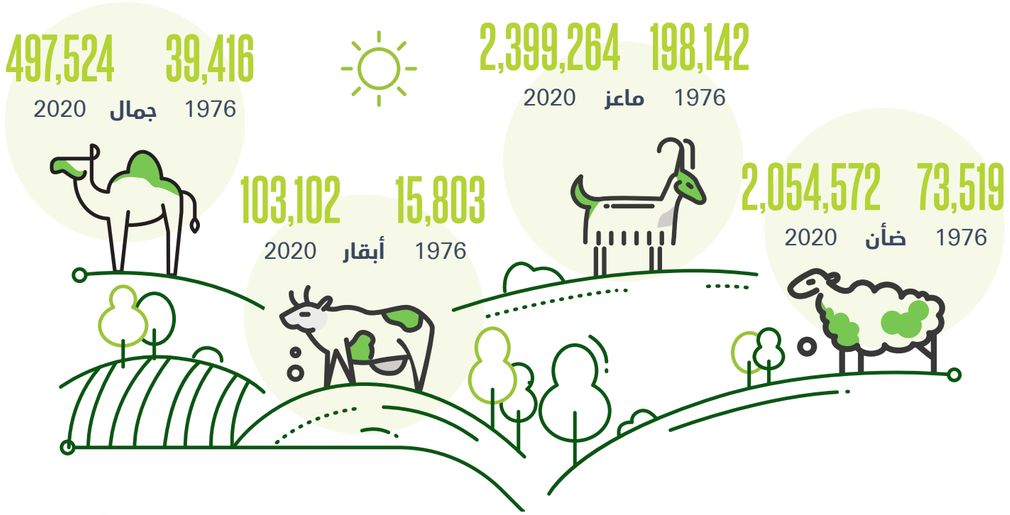

كما شهدت أعداد الجمال والضأن زيادة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث سجلت أعداد الجمال في العام 1976 حوالي 39,416 فيما سجلت أعداد الضأن 73,519 رأس وفي العام 1980 سجلت أعداد الجمال 58,709، وسجلت أعداد الضأن 132,274 رأساً، وفي العام 1985 ارتفعت أعداد الجمال لتسجل 80,455 فيما سجلت أعداد الضأن 181,216 رأس، وفي العام 1990 سجلت أعداد الجمال 112,842 والضأن 254,165 رأساً، وزادت أعداد هذه الحيوانات مرة أخرى في العام 1995 لتسجل حيث سجلت أعداد الجمال 169,342 فيما سجلت أعداد الماعز 381,448 رأساً، وفي العام 2000 ارتفع عدد الجمال 219,713 وزادت أعداد الضأن لتسجل494,917 رأساً.

وفي العام 2005 سجلت أعداد الجمال 441،395 وتخطت أعداد الضأن مليون رأس لتسجل 1،085،146 وفي العام 2010 وصلت أعداد الجمال إلى 358،027 والضأن 1،350،665 رأساً، وفي العام 2015 سجلت أعداد الجمال 430،372 رأساً، وفي العام 2016 سجلت أعداد الضأن 2،128،756 رأساً. وفي والعام 2019 ارتفعت أعداد الضأن لتسجل 2،043،993 رأساً.

تطور إنتاج مزارع الدواجن

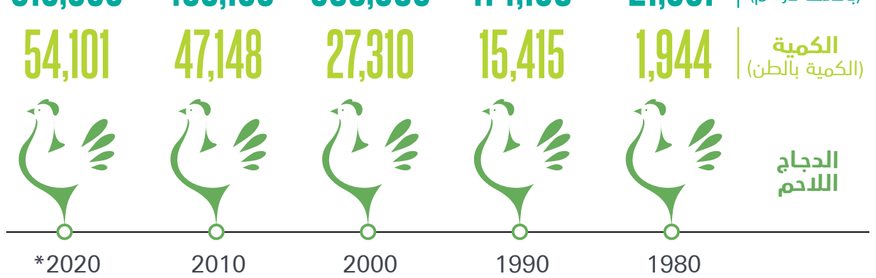

كمية إنتاج بيض المائدة
(بالمليون بيضة)

تطور كمية وقيمة مزارع الأبقار من الحليب خلال السنوات من 1998ـ 2020

شهدت مزارع الأبقار تطورات كبيرة في حجم الإنتاج وقيمته التسويقية خلال السنوات الماضية بحسب بيانات وزارة التغير المناخي والبيئة

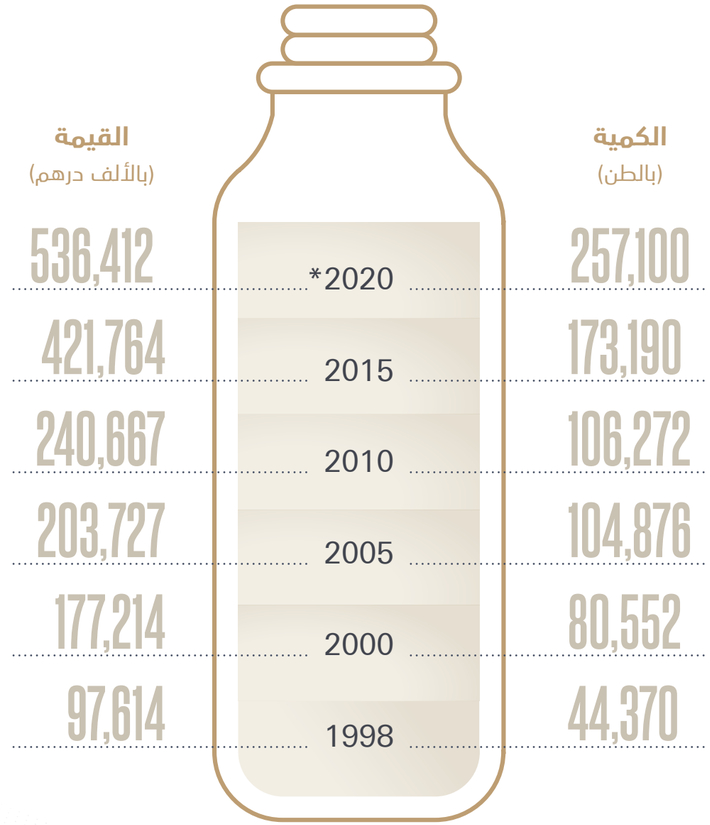

*بيانات أولية

المحميات الطبيعية

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال العقود الماضية ومن خلال رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الكثير من النجاحات في المجال البيئي والتي بدأت بغرس مفهوم الاستدامة وثقافة حماية البيئة في النشء وطلاب المدارس وجميع أفراد المجتمع إلى جانب وضع المبادرات الطموحة لتحويل أجزاء كبيرة من أراضي الدولة إلى محميات طبيعية تضم أشكالاً وأنواعاً عدة من الكائنات الحية.

ويتزايد الاهتمام بالمحميات الطبيعية في دولة الإمارات بشكل مطرد، حيث ارتفع عدد المحميات الطبيعية المعلنة في الدولة نتيجة للجهود المبذولة في هذا الشأن إلى 49 محمية في العام 2020، وشهدت هذه المحميات الطبيعية خلال عام واحد، زيادة بمقدار 5 محميات في إمارة الشارقة، كما قامت إمارة أبوظبي بزيادة مساحة محمية الدلفاوية الطبيعية بما يقارب 45 كيلو متر مربع تزخر بالتنوع البيولوجي.

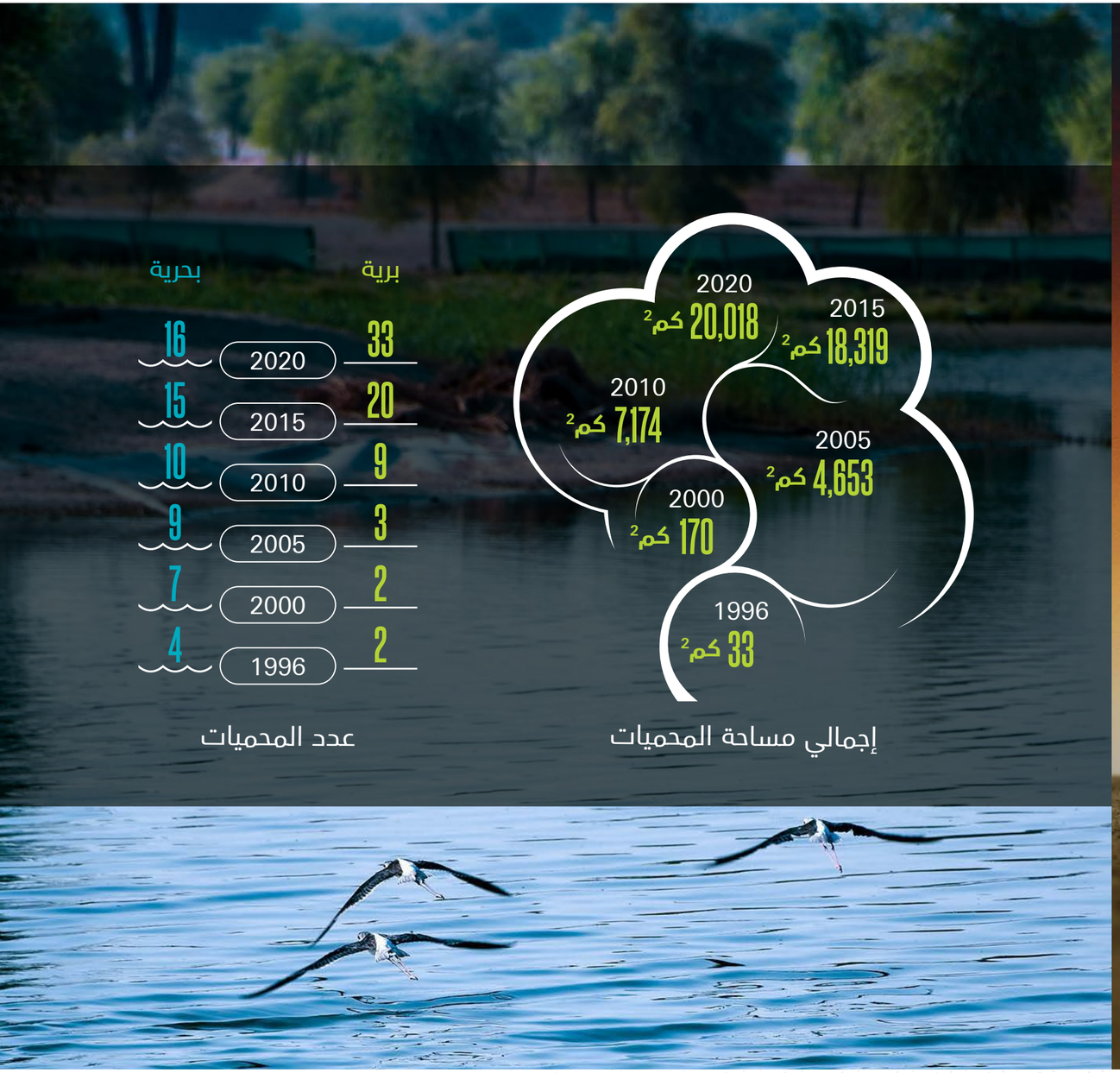

المياه المحلاة

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها في الثاني من ديسمبر عام 1971 اهتماماً خاصاً بالمياه واستخداماتها وتوفير احتياجات المجتمع منها لمختلف الاستخدامات، وخصصت عدداً كبيراً من برامجها لتطوير مواردها المائية وتوفيرها بالكميات والجودة المطلوبة وفق أفضل المعايير والمقاييس العالمية.

وفيما تعدّ صناعة تحلية المياه إحدى أهم الصناعات اللازمة لتلبية الطلب المتنامي سنوياً، تشير بيانات وزارة الطاقة والبنية التحتية، لتطور كمية المياه المحلاة المنتجة للفترة 1983-2020، إلى ارتفاع كمية المياه المحلاة المنتجة (المزال ملوحتها) من 256 مليون متر مكعب، في العام 1983، إلى 2 مليار و 36 مليون متر مكعب في العام 2020.

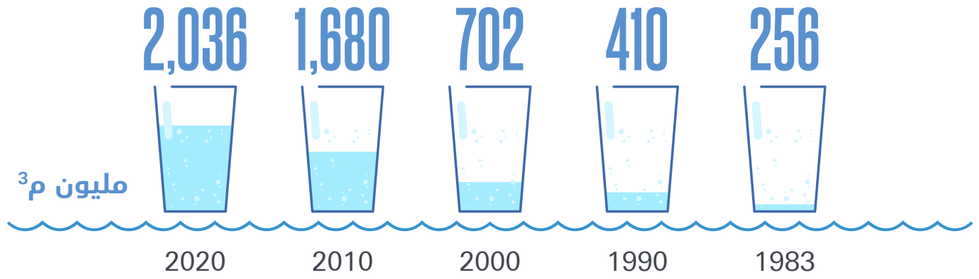

المصدر: وزارة الطاقة والبنية التحتية

معالجة المياه العادمة

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية توسعا ملحوظاً في مشاريع معالجة المياه العادمة التي ارتفعت طاقتها الإنتاجية بنسبة 54.4% خلال الفترة 2011-2020، مما ساهم في تغطية جزء كبير من حاجات الري الزراعي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية للمياه وتعزيز الاستدامة البيئية.

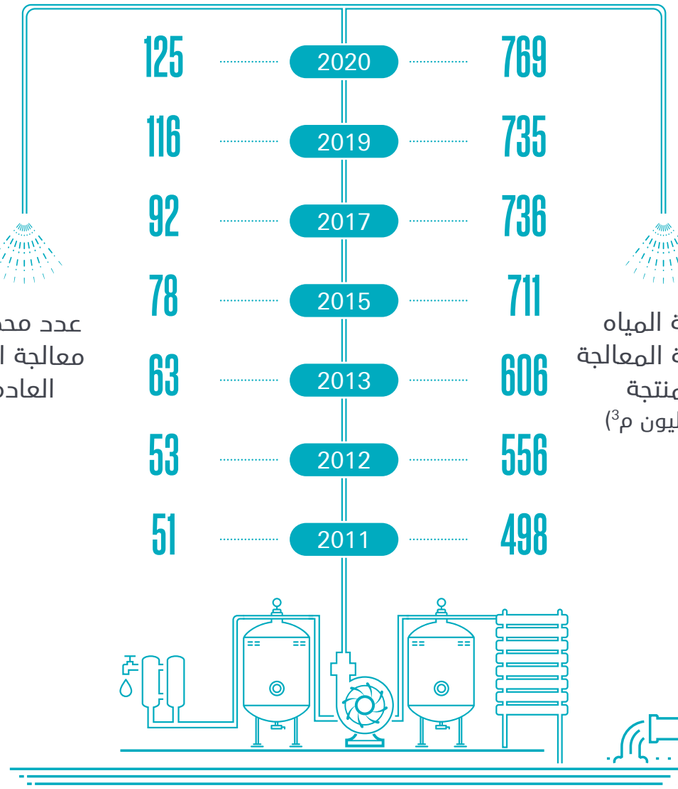

الطاقة الكهربائية

شهد قطاع الطاقة الكهربائية تطورات كبيرة تمثلت في استخدام أحدث محطات التوليد إلى جانب الاعتماد على الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية.

وتشير بيانات وزارة الطاقة والبنية التحتية إلى تطور قدرة توليد الكهرباء من 482 ميجاواط في العام 1975 إلى 35 ألف ميجاواط في العام 2020، وذلك لمواكبة التطور والنمو الكبيرين الذي شهدته الدولة خلال هذه السنوات.

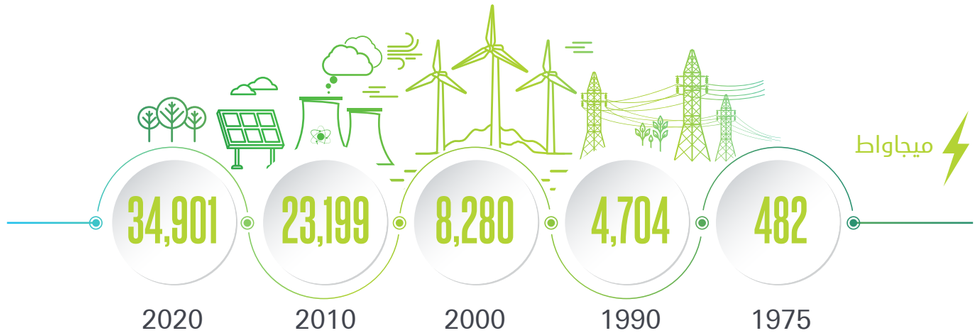

توليد واستهلاك الطاقة الكهربائية

شهدت الدولة خلال العقود الخمسة الماضية تطوراً كبيراً في حجم إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية نظراً للتوسعات الكبيرة وحركة النمو لقطاعات الإسكان، والصناعة والمشاريع السياحية والتجارية والزراعية وغيرها من القطاعات الحيوية الأخرى.

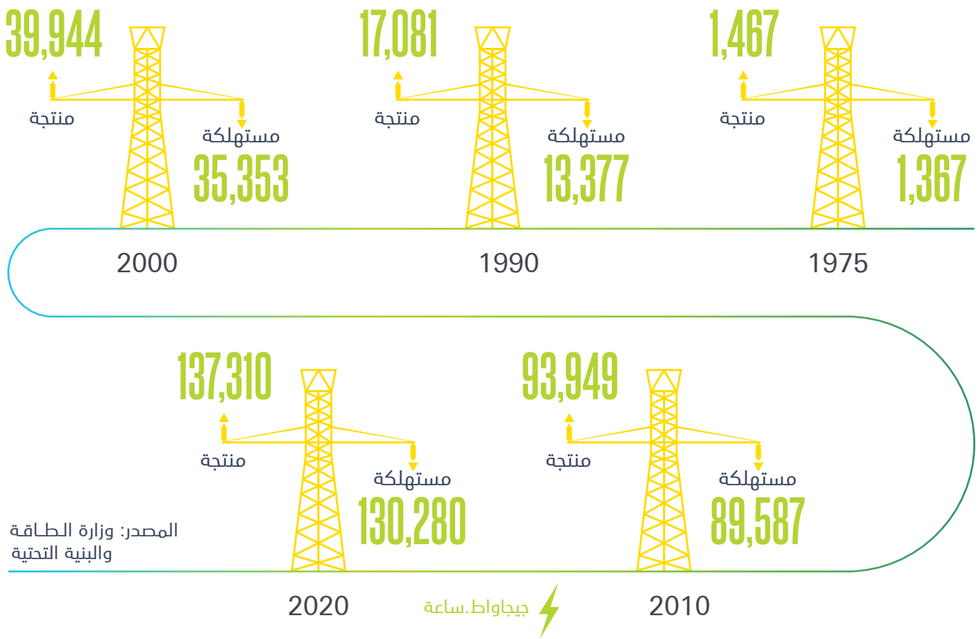

المصدر: وزارة الطاقة والبنية التحتية

الكهرباء من الطاقة المتجددة

تطورت قدرة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، حيث تضاعفت القدرة المركبة لمحطات الطاقة خلال السنوات الماضية من 10 ميجاواط في العام 2009 لتسجل 2,289 ميجاواط في العام 2020. فيما وصلت كمية الطاقة المولدة من هذه المحطات إلى 5,476 جيجاواط ساعة مقارنة مع 6 جيجاواط ساعة فقط في العام 2009.

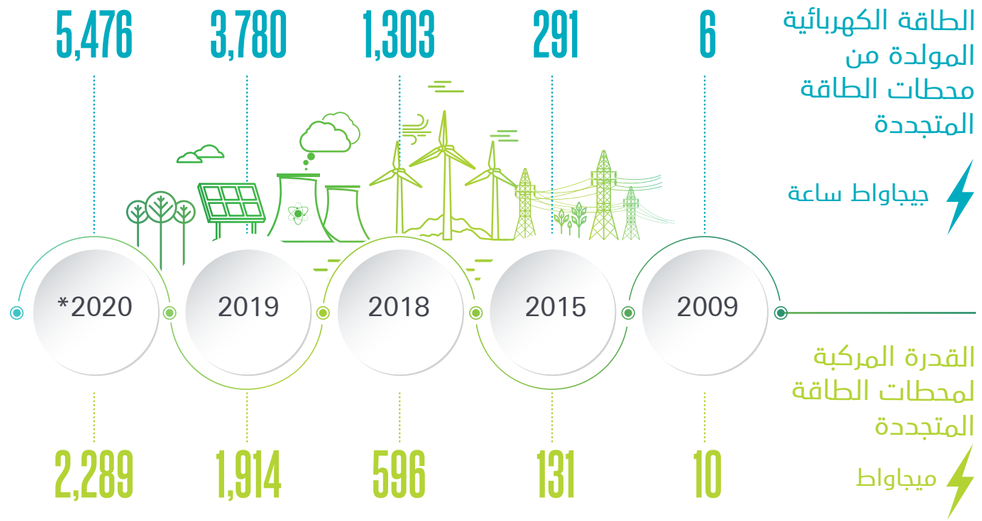

* بيانات أولية

١٢ إنجازات في رحلة التنافسية

تبنت القيادة الرشيدة في سبيل تحقيق نمو مستدام وتأمين ازدهار الدولة، استراتيجية تنافسية لدعم مسيرة التطوير الوطنية، ورسم نطاق عمل التنافسية في إطار تحكمه مجموعة من السياسات الحكيمة، وأفضل الممارسات العالمية والتي تمكّن دولة الإمارات العربية المتحدة من بناء اقتصاد مستدام يعتمد المرونة في التحوّل مستفيداً من مزايا التنافسية.

وأثبتت دولة الإمارات قدرتها على منافسة الدول الكبرى، ومجاراة الاقتصادات العالمية العريقة، والانضمام إلى قائمة أفضل دول العالم خلال فترة وجيزة من عمر الدولة.

الحكومة

- غياب البيروقراطية
- قدرة سياسة الحكومة على التكيف
- استيعاب الحاجة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

التعليم

- التدفق الصافي للطلاب الدوليين
- الالتحاق بالتعليم الابتدائي
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة
- الطلاب الدوليين

الاقتصاد

- قلة معدل التضخم
- موازنة التجارة
- ريادة الأعمال

الصحة

- نسبة عدد متلقي لقاح كوفيد-19
- تغطية الرعاية السابقة للولادة
- تسجيل المواليد مع قبل السلطة المدنية، الأطفال دون سن 5 سنوات (%)
- مدى تغطية الرعاية الصحية
- وجود برامج وطنية للكشف المبكر

مجموعة من المؤشرات الأولى عالمياً

التكنولوجيا المتقدمة

- اشتراكات باقات البيانات المحمولة
- النطاق العريض اللاسلكي
- نسبة تغطية شبكة الهاتف النقال

الخارجية والتعاون الدولي

- مؤشر قوة جواز السفر

التوازن بين الجنسين

- نسبة الإناث في البرلمان
- وجود قانون يجرم العنف الأسري
- وجود تشريع بشأن التحرش بالعمل
- وجود إجازة والدية مدفوعة
- وجود قانون يمنع طرد المرأة الحامل

رأس المال البشري

- قدرة الدولة على استقطاب المواهب
- توافر كبار المدراء المختصين
- توافر العمالة الماهرة

البيئة والتغير المناخي

- الرضا عن جهود المحافظة البيئية
- كفاءة القوانين البيئية
- قلة تلوث الهواء داخل المنازل

الطاقة والبنية التحتية

- الرضا عن نظام الطرق والطرق السريعة
- موثوقية نظام إمداد الكهرباء
- سهولة الحصول على الكهرباء
- مؤشر مراقبة جودة البناء
- الوصول إلى الكهرباء (%من السكان)

تنمية المجتمع

- قلة نسبة الإعالة
- استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية
- معامل جيني, المعدل حسب الدخل الأعلى

المالية والضرائب

- قلة التبذير في الإنفاق الحكومي
- قلة التهرب من دفع الضرائب
- عمق المعلومات الائتمانية
- قلة الضريبة الشخصية المحصلة
- حرية امتلاك حسابات بنكية بالعملات الأجنبية

الإقامة والسياحة

- مرونة أنظمة الإقامة
- تواجد كبرى شركات تأجير السيارات

التسامح والتعايش

- التسامح مع الأجانب

الأمن والأمان

- غياب الإرهاب
- الأمن السيبراني

الثقافة

- مدى دعم قيم المجتمع للتنافسية

١٢ منظومة تشريعية مرنة

منذ السنوات الأولى من عمر اتحاد دولة الإمارات، حرص الآباء المؤسسون على ترسيخ مبدأ دولة القانون، من خلال بناء منظومة تشريعية وقانونية متطورة، تكون قادرة على صون مكتسبات وإنجازات الدولة، وتضمن تحقيق مبادئ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع وحماية مصالح وحقوق الأفراد والمؤسسات، وتدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتسمت البنية التشريعية لدولة الإمارات طول العقود الماضية بالمرونة، بهدف مواكبة تطلعات وطموحات القيادة الرشيدة في استشراف المستقبل، وبناء مجتمع يحقق الرفاه والازدهار لأفراده، ويُعلي القيم الإنسانية القائمة على التعاضد والعيش المشترك، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على الارتقاء بمكانة الدولة في تقارير التنافسية العالمية وتبوئها مراكز الصدارة في العديد من المؤشرات.

وتجسد التحسينات التشريعية التي شهدتها الدولة في السنوات الأخيرة، والتي توّجت هذا العام، بالتزامن مع احتفالات عيد الاتحاد الخمسين، باعتماد أضخم مشروع لتطوير التشريعات والقوانين الاتحادية، في حزمة متكاملة من القوانين وتعديلاتها، ديناميكية المنظومة التشريعية في الدولة وقدرتها على مواكبة نهضة وتطلعات الدولة للخمسين عاماً المقبلة، وذلك بعد أن بلغ مجموع التشريعات والقرارات الصادرة منذ العام 1971 نحو 7 آلاف و805 تشريعاً وقراراً، تضمنت 894 قانوناً اتحادياً و276 مرسوماً بقانون اتحادي، و5377 مرسوماً اتحادياً، و1258 قراراً تنظيمياً لمجلس الوزراء.

ونستعرض هنا مجموعة من أهم القوانين التحسينات التشريعية التي كان لها انعكاس إيجابي على ترتيب الدولة في تقارير التنافسية العالمية:

تنظيم وحماية الملكية الصناعية

- استحداث مسار سريع لطلبات براءات الاختراع
- تعزيز مكانة الإمارات حاضنة للمبدعين والمخترعين والمبتكرين

قانون السجل التجاري

- احتفاظ السلطات المحلية في كل إمارة بصلاحيات إنشاء سجلاتها التجارية وإدارتها
- استحداث سجل اقتصادي وربطه بالسجلات التجارية دون أية إجراءات إضافية على المتعاملين
- توحيد تعريف الشركات من خلال رقم مرجعي موحد

قانون العلامات التجارية

- التوسع في مجال نطاق حماية العلامات التجارية لتشمل العلامات ثلاثية الأبعاد، والهولوغرام، وعلامات الصوت وغيرها

قانون الشركات التجارية

- استحداث أشكال جديدة للشركات التجارية ذات التنظيم الخاص
- تسهيل شروط وضوابط تحول الشركات إلى شركات مساهمة عامة بما يضمن نجاح تحولها واستدامة تطورها

قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة

- رفع القيمة القانونية للتوقيع الرقمي ليكون مدعوما بتقنيات حديثة وآمن
- تأكيد الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني عالي الأمان ومساواته بالتوقيع اليدوي
- يغني عن الحضور الشخصي لإتمام المعاملات في المؤسسات والبنوك والمحاكم، سواء من داخل الدولة أو من خارجها

قانون التخصيم وحوالة الذمم المدينة

- تنويع أدوات التمويل المتاحة للمنشآت الاقتصادية، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة
- رفع كفاءتها المالية من خلال منحها القدرة على زيادة السيولة النقدية

قانون الجرائم والعقوبات

- عدم انقضاء الدعوى الجزائية في جرائم الاختلاس والإضرار بالمال العام بمضي المدة
- تشديد عقوبة من يشكل تهديداً لسلامة الأشخاص أو الأموال وجرائم هتك العرض

منع التمييز القائم على أساس الجنس

- منع التمييز على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو النوع أو الجنس بمراعاة القوانين المعمول بها في الدولة

قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

- تجريم اختراق المواقع والشبكات والنظم الإلكترونية بقصد الحصول على بيانات حكومية أو معلومات مالية أو تجارية أو اقتصادية
- تجريم تداول الشائعات الكاذبة أو المغرضة التي من شأنها إلحاق ضرر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة
- المعاقبة على جرائم التسول الإلكتروني وجرائم النصب والاحتيال باستخدام وسائل تقنية
- منح الأدلة الإلكترونية حجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي

قوانين حماية البيانات الشخصية

- حظر معالجة البيانات الشخصية دون موافقة صاحبها
- ضمان حقوق وواجبات كافة الأطراف المعنية من أصحاب البيانات الشخصية والشركات والمؤسسات
- ضوابط نقل ومشاركة البيانات الشخصية عبر الحدود لأغراض المعالجة

قانون إنشاء مكتب الإمارات للبيانات

- اقتراح وإعداد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بحماية البيانات
- إصدار الأدلة والتعليمات اللازمة لتطبيق تشريعات حماية البيانات
- نشر الوعي حول أهمية حماية البيانات

قانون التعليم العالي

- تنظيم ترخيص مؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها في الدولة
- اعتماد برامجها وضمان الحوكمة والإدارة الفاعلة لمؤسسات التعليم العالي
- الارتقاء بجودة التعليم العالي في الدولة وتنافسيته
- تشجيع البحث العلمي في المؤسسات التعليمية

قانون تنظيم علاقات العمل والقواعد العامة الموحدة للعمل في دولة الإمارات

- عدم جواز استعمال صاحب العمل أي وسيلة من شأنها إجبار العامل عنوة، أو تهديده بأي عقوبة للعمل لديه، أو إجباره على القيام بعمل رغما عن إرادته
- منع التنمر أو ممارسة أي عنف لفظي أو جسدي أو نفسي على العامل من قبل صاحب العمل أو مدراءه أو العاملين معه
- حظر التمييز بكافة أشكاله أو بسبب الإعاقة بين الأشخاص
- حظر التمييز بين الأشخاص الذي يكون من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس بالمساواة في الحصول على الوظيفة
- منع إنهاء خدمة المرأة العاملة أو إنذارها بذلك بسبب حملها
- وجوب منح المرأة الأجر المماثل لأجر الرجل، إذا كانت تقوم بذات العمل أو عمل آخر ذي قيمة متساوية
- منح إجازة والدية مدفوعة الأجر لمدة خمسة أيام عمل لرعاية الطفل
- تجريم التحرش في العمل ومضايقة الغير بتكرار أفعال أو أقوال أو إشارات من شأنها أن تخدش حياءه

قانون مكافحة العنف الأسري

- يشمل الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي
- لتعزيز الترابط الاجتماعي وحماية الحياة الخاصة بما يتوافق مع الموروثات والعادات والتقاليد في المجتمع

قانون إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان

- حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور والقوانين في الدولة
- وضع خطة عمل وطنية ونشر ثقافة حماية حقوق الانسان بين افراد المجتمع

تحديثات جديدة على تصاريح الإقامة وتأشيرات الدخول للدولة

- تصريح إقامة العمل الافتراضي
- تأشيرات السياحة متعددة الدخول
- تمكين الطلبة الجامعيين من استقدام أسرهم متى توافرت لديهم القدرة المالية المترتبة على الاستقدام وتوفير السكن الملائم

قانون حماية المستهلك

- الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك عند حصوله على السلعة أو تلقيه الخدمة
- تشجيع أنماط الاستهلاك السليم
- حماية خصوصية وأمن بيانات المستهلك ومنع استخدامها لأغراض التسويق

قانون تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة

- تنظيم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية في حال حصول أزمات وطوارئ وكوارث
- تحقيق الاستدامة في مجال الغذاء

قانون حظر استخدام الشهادات العلمية من جهات غير مرخص لها للعمل بها في الدولة

المركز الاتحادي
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS CENTRE

للمزيد من المعلومات

www.fcsc.gov.ae

@FCSAUAE | @UAESDGS